

Distr.
GENERAL

A/49/897
8 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١١٢ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن
تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>		
٣	٤ - ١	أولاً - مقدمة
٣	١٨ - ٥	ثانياً - المسائل التنظيمية
٦	١١٨ - ١٩	ثالثاً - المسائل الموضوعية
٦	٢٥ - ١٩	ألف - معلومات أساسية
٦	٢٢ - ١٩	١ - نظرة على الأرقام
٧	٢٥ - ٢٣	٢ - وصف المنهجية الحالية
١٠	٢٨ - ٢٦	باء - القدرة على الدفع
١٢	٦٥ - ٣٩	جيم - طرق قياس الدخل، وتوفير البيانات
١٢	٥١ - ٣٩	١ - المجاميع الاقتصادية الرئيسية
١٧	٦٥ - ٥٢	٢ - مقاييس الدخل البديلة
١٨	٦٠ - ٥٥	(أ) المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية

٢٠ ٦٥ - ٦١ (ب) تسوية عبء الديون

المحتويات (تابع)

٢١	٧٧ - ٦٦	دال - فترة الأساس ووتيرة حساب الجدول
٢٤	٩٧ - ٧٨	هاء - التحويل إلى عملية مشتركة
٢٥	٨٢ - ٨٠	١ - توفر البيانات
٢٥	٨٧ - ٨٣	٢ - التطبيق
٢٦	٨٩ - ٨٨	٣ - حقوق السحب الخاصة
٢٧	٩٧ - ٩٠	٤ - تعادل القوة الشرائية
٢٩	١٠٨ - ٩٨	واو - التسوية المتصلة بانخفاض دخل الفرد
٣٢	١١٧ - ١٠٩	زاي - الاعتبارات الفنية
٣٢	١١٤ - ١٠٩	١ - تقرير الأرقام
٣٣	١١٥	٢ - البيانات السكانية
٣٤	١١٧ - ١١٦	٣ - بيانات الحسابات القومية
٣٤	١١٨	حاء - مسائل أخرى

المرفقات

٣٧	الأول - قائمة الخبراء
٣٩	الثاني - قائمة الوثائق
٤١	الثالث - مصادر البيانات

أولاً - مقدمة

- ١ - اعتمدت الجمعية العامة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، القرار ١٩٤٩ ألف، المعنون "جدول الأنصبة المقررة ل النفقات للأمم المتحدة". وأشارت الجمعية العامة في ذلك القرار، إلى الفقرة ٢ من قرارها ٢٢٣/٤٨ جيم المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي أعادت فيه تأكيد مبدأ القدرة على الدفع بوصفه المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة، وأحاطت علمًا بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء دورتها الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين، وقررت دراسة وفحص كافة جوانب تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع بوصفه المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة للاشتراكات التي تسدد للميزانية العادية.
- ٢ - كما قررت الجمعية العامة إنشاء فريق عامل حكومي دولي مخصص يتتألف من خمسة وعشرين خبيراً في الميادين الاقتصادية والمالية والاحصائية والميادين ذات الصلة، ليقوم بدراسة وفحص كافة جوانب تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع بوصفه المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة للاشتراكات التي تسدد للميزانية العادية ول يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥.
- ٣ - كما دعت الجمعية العامة رئيسها إلى تعيين الخبراء بالتشاور مع الدول الأعضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

٤ - وعقد الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص دورتين في المقر: الدورة التنظيمية والتحضيرية في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥، والدورة الموضوعية في الفترة من ١٨ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو ١٩٩٥. وترد قائمة الخبراء في المرفق الأول بهذا التقرير.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٥ - في الجلسة الأولى للدورة التنظيمية والتحضيرية المعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥، انتخب الفريق العامل بالتزكية السيد توبيو غيوهتن (اليابان) رئيساً له.

٦ - وانتخب الفريق العامل، في الجلسة ذاتها، بالتزكية أيضاً ثلاثة نواب للرئيس هم الآنسة أولغا بافلوفا ديوكوفا - تنفا (بلغاريا)، والآنسة جيليان غرفيس (كندا)، والسيد حافظ بيحار (تونس)، والسيد ديفيد سيلفيرا دا موتا (الابن) (البرازيل) مقرراً.

- ٧ - وقبل الدورة الموضوعية قدم الرئيس السيد تويو غيوهتن، استقالته من الفريق العامل الى رئيس الجمعية العامة. وفي أول جلسة للدورة الموضوعية، المعقدة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، انتخب الفريق العامل بالتزكية السيد ديفيد سيلفيرا داموتا (الابن) رئيساً جديداً للفريق العامل.
- ٨ - كما انتخب الفريق العامل بالتزكية الآنسة جيليان غرفيس (كندا) مقرراً جديداً، والسيد زياد منير (الكويت) كأحد نواب الرئيس الثلاثة.
- ٩ - وأعرب الفريق العامل عن خالص تقديره للرئيس السابق السيد تويو غيوهتن، لترؤسه للدورة التنظيمية والتحضيرية للفريق العامل وتوجيهه أعمالها بنجاح.

باء - إقرار جدول الأعمال

١٠ - في الجلسة الأولى للدورة التنظيمية والتحضيرية، المعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥، اعتمد الفريق العامل جدول الأعمال التالي:

- ١ - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس والمقرر.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال.
- ٣ - تنظيم الدورة.
- ٤ - عرض الوثائق.
- ٥ - دراسة جميع جوانب تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع بوصفه المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة للاشتراكات في الميزانية العادية.
- ٦ - مناقشة ترتيبات الدورة الموضوعية.

جيم - تنظيم العمل

١١ - وافق الفريق العامل في الدورة التنظيمية والتحضيرية، من حيث المبدأ على تنظيم مداولاته وفقاً لما يلي: (أ) مقاييس الدخل؛ (ب) فترة الأساس؛ (ج) التحويل إلى عملة مشتركة؛ (د) الدخل الذي تحدد على أساسه الاشتراكات؛ (هـ) توفر البيانات. وفي الجلسة الأولى للدورة الموضوعية، المعقدة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وافق الفريق العامل على مواصلة مناقشاته وفق تنظيم المواضيع المذكور.

١٢ - ووفقاً للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٩٤٩/١٩ ألف، قدم الفريق العامل الدعوة إلى موظفين تابعين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكي يجتمعوا مع الفريق لمناقشة موضع معينة، ولم يكن بالمستطاع تنظيم ذلك آنئذ.

١٣ - لاحظ الفريق العامل أن عمله يختلف عن عمل لجنة الاشتراكات، وإن كان عملها يشكل مصدراً للمعلومات لا يمكن المبالغة في تقديره وهو مصدر للإلهام بالنسبة لعمل الفريق العامل. ذلك أن لجنة الاشتراكات يتبعها أن تأخذ في الاعتبار تعليمات محددة من الجمعية العامة فضلاً عن شتى الاعتبارات السياسية، أما الفريق العامل فعليه أن يركز من وجهة نظر تقنية، على إيضاح، ما يشكل القدرة على الدفع وإسداء مشورة عملية بشأن كيفية تنفيذ ذلك المبدأ بأفضل طريقة من حيث الممارسة. ولاحظ الفريق العامل أن توصياته سوف تقدم إلى هيئات صنع القرار المختصة.

١٤ - وأكد أعضاء الفريق العامل، باعتبار أنهم عينوا بصفتهم خبراء، أن الآراء التي أعربوا عنها أثناء المناقشة وفي التقرير هي آراؤهم بأنفسهم ولا تعكس بالضرورة موقف حكوماتهم.

دال - الوثائق

١٥ - قدم عدد من الوثائق إلى الفريق العامل، ترد قائمة بها في المرفق الثاني بهذا التقرير. وقدم ممثلون عن الأمانة العامة للأمم المتحدة معلومات إضافية.

١٦ - كما تلقى الفريق العامل مذكرة شفوية من البعثة الدائمة للاتفاقية لدى الأمم المتحدة، تشير عدداً من الأسئلة. وعولجت تلك المسائل في تقرير الفريق العامل.

هاء - اعتماد التقرير

١٧ - نظر الفريق العامل في مشروع تقريره في الفترة من ١ إلى ٥ أيار/مايو ١٩٩٥. واعتمد نص التقرير النهائي في ٥ أيار/مايو ١٩٩٥.

واو - اختتام الدورة

١٨ - في الجلسة الختامية للفريق العامل، المعقدة في ٥ أيار/مايو ١٩٩٥، عبر الرئيس عن الشكر للخبراء لما أبدوه من روح التعاون أثناء أدائهم عملهم. وقال إن الفريق العامل تمكّن، بالرغم من تعقد الموضع، من تقديم مساهمة لها قيمة في بحث تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع. ثم عبر عن الشكر لأعضاء المكتب لما قدموه من مساعدة وتعاون. وعبر بخاصة، بالنيابة عن جميع أعضاء الفريق العامل، عن خالص تقديره

للمقررة لما بذلتة من جهود لا تعرف الكل ساعدت الفريق العامل على استكمال عمله بنجاح. كما أعرب عن الشكر لجميع موظفي الأمانة العامة لما قدموه من دعم.

ثالثا - المسائل الموضوعية

ألف - معلومات أساسية

١ - نظرة على الأرقام

١٩ - يتعين تمويل الميزانية العادلة للأمم المتحدة من الدول الأعضاء وقد بلغت الميزانية زهاء ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٤، ويبلغ عدد سكان الدول الأعضاء مجتمعة ٥ بليون نسمة ويبلغ دخلها مجتمعة زهاء ٢٠ بليون دولار. ولذلك يتعين أن تحصل المنظمة في المتوسط على زهاء ٢٥ سنتاً عن كل فرد، أو ٦٠٠٠ في المائة من الدخل العالمي. وعلى سبيل المقارنة تبلغ الضريبة الوطنية النمطية ما بين نسبة ٢٠ في المائة و ٥٠ في المائة، وتبلغ الضرائب الدولية (على سبيل المثال ضرائب الاتحاد الأوروبي) زهاء ٢ في المائة من الدخل القومي.

٢٠ - يساهم معظم البلدان التي يقل دخل الفرد فيها عن المعدل العالمي وقدره ٣٠٠ دولار بنسبة تتراوح بين ١,٠٠١ في المائة و ٦,٠٠٠ في المائة من دخلها في الميزانية العادلة للأمم المتحدة، في حين تساهم البلدان الأكثر ثراء بما يربو قليلاً عن ٧,٠٠٠ في المائة من دخلها. وهكذا، تساهم الدول الأعضاء ذات الدخل الأعلى لكل فرد بنسبة زهاء ١,٨٠ دولار. وتساهم الدول الأعضاء التي يبلغ فيها متوسط دخل الفرد ٥٠٠ دولار، بما يقل قليلاً عن بنس واحد لكل فرد. ويعكس هذا التباين الواسع النطاق في مستويات الدخل العالمي حسبما تعكسها أرقام الدخل القومي التي تعدّها الأمم المتحدة.

٢١ - وهناك بعض الحالات تقع فيها مساهمات البلدان خارج تلك النطاقات. إذ تساهم بعض الدول الصغيرة بمقدار ٥,٠٠٠ في المائة من دخلها، وبمقدار ٥ دولارات للفرد؛ وتساهم بعض الدول الصناعية الكبرى بأقل من ٦,٠٠٠ في المائة وبدollar واحد للفرد في الميزانية العادلة. كما تعكس تلك الأرقام التفاعل المعقد بين عدد من العوامل التي يتتألف منها جدول الأنصبة المقرر لقسمة نفقات الأمم المتحدة عبر السنين، وتمثل تسويات تقريرها الجمعية العامة من وقت لآخر.

٢٢ - وإضافة إلى الميزانية العادلة، قررت الأمم المتحدة مبلغاً آخر قدره ٣,٥ بليون دولار لعمليات حفظ السلام في عام ١٩٩٤. وقدرت وكالات متخصصة معينة تابعة للأمم المتحدة، تتعلق جداول أنصبتها المقررة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بجدول الأنصبة المقرر للميزانية العادلة للأمم المتحدة، ما يزيد عن ١,٦ بليون دولار لميزانياتها العادلة في عام ١٩٩٤.

٢ - وصف المنهجية الحالية

٢٣ - ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن تتحمل الدول الأعضاء نفقات المنظمة وفقاً للأنصبة التي تقررها الجمعية العامة. ولقد قررت الجمعية العامة أن تكون القدرة على الدفع هي المعيار الأساسي لتحديد الأننصبة المقررة. وكلفت لجنة الاشتراكات بوضع جدول الأننصبة المقررة، والتوصية بادخال تغييرات عليه، لكي تعتمد الجمعية العامة لتحديد الأننصبة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولقد كانت المنهجية الحالية لتحديد جدول الأننصبة المقررة موضوع استعراض ومناقشة متواصلين خلال عدة سنوات في اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وللجنة الاشتراكات. وترد فيما يلي العناصر الأساسية للمنهجية.

٢٤ - يعبر عن جدول الأننصبة المقررة بنسبة مئوية تتألف من خانتين عشرتين. وبعبارة أخرى، يتألف الجدول من ١٠٠٠ نقطة تمثل النقطة الواحدة فيها واحداً من المائة في المائة (٠٠١ في المائة) من المجموع الكلي. ويسري مفعول الجدول بصفة عامة لمدة ثلاثة سنوات. ونقطة بدايته هي الدخل القومي للدول الأعضاء، محولاً إلى دولارات الولايات المتحدة ومعبراً عنه كحصة من الدخل العالمي^(١). وتتضمن المنهجية الحالية العناصر التالية:

(أ) حددت فترة الأساس في الوقت الراهن بـ ٧,٥ سنوات (متوسط الفترتين ١٩٨٥-١٩٩٢ و ١٩٨٦-١٩٩٢) لحساب الدخل القومي؛

(ب) يخفض الدخل القومي للبلدان التي يقل فيها الدخل القومي للفرد عن ٦٠٠٠ دولار ليعكس دفعة نظرية لتسديد الدين الخارجي، تعرف بتسمية عبء الدين؛

(ج) تضاف نسبة سماح للبلدان ذات الدخل المنخفض لكل فرد، عبارة عن تخفيض آخر في الدخل القومي يعادل نسبة معينة من الفجوة بين دخل الفرد في البلد وبين النقطة الفاصلة المحددة الآن بالمتوسط العالمي لدخل الفرد؛ ونسبة السماح هذه، المعروفة بوصفها نقطه الانحدار، محددة الآن بنسبة ٨٥ في المائة؛

(د) معدل الحد الأقصى لأننصبة المقررة ("السقف")، محدد الآن بنسبة ٢٥ في المائة، أي ٥٠٠ نقطة. ومعدل الحد الأدنى لأننصبة المقررة ("الأساس")، المحدد الآن بنسبة ٠٠١ في المائة، أو نقطة واحدة؛

(هـ) معدل لأننصبة المقررة لا يتجاوز ٠١ في المائة، أي، يساوي معدل الأساس، للدول الأعضاء المسلم بأنها أقل البلدان نمواً؛

(و) مخطط للحدود يقرر معدل الحد الأقصى الذي تتغير به الحصة المقررة على الدولة العضو فيما بين جدولين متتابعين؛

(ز) وأخيراً، تسوية، تعرف بأنها تخفيف، وبها تستطيع لجنة الاشتراكات أن تزيد من تخفيض الحصة المقررة على بلدان معينة تواجه ظروفاً صعبة بصورة استثنائية.

- ٢٥ - ويمكن إيجاز شتى خطوات المنهجية على النحو التالي.

الخطوة الأولى: تبلغ الدول الأعضاء دخلها القومي بالعملة المحلية في الفترة الاحصائية ذات الصلة في ردها على استبيان الحسابات القومية الذي تجريه الأمم المتحدة. وتقوم الشعبة الاحصائية بسد الفجوات في مجموعات البيانات، وذلك باستخدام البيانات التي يعول عليها إلى بعد حد والمتوفرة من مصادر أخرى وتضع تقديرات على أساس العلاقات في الماضي وأو المؤشرات ذات الصلة (انظر المرفق الثالث، الفقرة ٤، للاضطلاع على وصف مفصل).

الخطوة الثانية: بعد ذلك تحول أرقام الدخل القومي التي تقدمها الدول الأعضاء، أو التي تقدرها الشعبة الإحصائية بالعملة المحلية، إلى دولارات الولايات المتحدة عن كل سنة من فترة الأساس، وتحول أساساً بالاستناد إلى سعر الصرف في السوق (انظر المرفق الثالث، الفقرة ٥، للاضطلاع على وصف مفصل). وبعد ذلك يتم حساب متوسط النتائج السنوية المعبر عنها بدولارات الولايات المتحدة للحصول على الدخل القومي في فترة الأساس. وحصة بلد ما من الدخل العالمي هي ببساطة دخلها القومي في فترة الأساس مقسوماً على الدخل العالمي في فترة الأساس الذي يتم الحصول عليه بالتجميع.

الخطوة الثالثة: بعد ذلك تطبق تسوية عبء الدين على جميع الدول الأعضاء التي يقل دخل الفرد فيها عن ٦٠٠٠ دولار. وينبغي ملاحظة أن أرقام دخل الفرد المشار إليها هنا ليست أرقام دخل الفرد المحسوبة في الخطوة ٤ على أساس البيانات الرسمية للأمم المتحدة المقدمة إلى لجنة الاشتراكات، ولا يمكن أن تكون كذلك، ولكنها (بالأحرى) الأرقام التي يحددها البنك الدولي لأغراضه الخاصة به. وتنتألف التسوية من تخفيض الدخل القومي (من الخطوة ٢) بما يساوي نسبة ١٢,٥ في المائة من مجموع الدين الخارجي المستحق العام والخاص الطويل الأجل، بافتراض أن مدة تسديد هذا الدين في المتوسط هي ثمان سنوات تقريباً. وهي تسوية نظرية، تجرى سواء سدد الدين الخارجي بالفعل أو لم يسد. وتستوعب جميع البلدان ضمناً قيمة التسوية الممنوحة للبلدان المؤهلة على أساس تناسبي.

الخطوة الرابعة: وبالنسبة لكل دولة عضو، يقسم الدخل القومي في فترة الأساس وفقاً للخطوة ٢ على عدد السكان عند نقطة المنتصف (وليس المتوسط) لفترة الأساس للحصول على دخل الفرد في فترة الأساس^(٢). ويحسب المتوسط العالمي لدخل الفرد (٣٠٥٥ دولاراً للفترة ١٩٨٥-١٩٩٢ أو ٣١٩٨ دولاراً للفترة ١٩٨٦-١٩٩٢) بقسمة الدخل العالمي على عدد سكان العالم ولذلك هو متوسط مرجم. وعدد السكان هو

بيانات رسمية مقدمة ردا على استبيان الأمم المتحدة، مستكملة إذا اقتضت الضرورة بتقديرات تعدادها شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الخطوة الخامسة: بعد ذلك تطبق تسوية الدخل المنخفض لكل فرد على الدول الأعضاء التي يقل دخل الفرد فيها (والذي تقرر في الخطوة ٤) عن النقطة الفاصلة، وهي المتوسط العالمي لدخل الفرد. وتتألف التسوية من تخفيض في الدخل القومي للدولة العضو (الخطوة ٣) يساوي النسبة المئوية التي يقل بها دخل الفرد فيها عن المتوسط العالمي. مضرباً في نسبة السماح، أي الانحدار، التي تبلغ في الوقت الراهن ٨٥ في المائة. وهكذا، وبافتراض متوسط دخل عالمي قدره ٠٠٠ ٤ دولار، يحصل بلد يبلغ دخل الفرد فيه ٢٠٠٠ دولار على تخفيض بنسبة ٢٠,٥٤ في المائة من دخله القومي ، أي، نسبة ٨٥ في المائة من ٥٠ في المائة. وكلما زاد انخفاض البلد عن المعدل العالمي، زادت نسبة السماح التي يحصل عليها. وكلما ارتفع الانحدار زادت نسبة السماح. ومنذ اعتماد جدول الأننصبة المقررة للفترة ١٩٨٢-١٩٨٠، لا تستوعب قيمة السماح الممنوحة للبلدان المؤهلة لتسوية الدخل المنخفض للفرد على أساس تناسبي إلا البلدان غير المؤهلة، أي البلدان التي يزيد دخل الفرد فيها عن المتوسط العالمي، بخلاف جميع البلدان كما يرد في الخطوة ٣.

الخطوة السادسة: ترفع حصص البلدان الأقل من نسبة ٠,٠١ في المائة (نقطة واحدة) إلى معدل الأساس، ويستعرض معدل الحصص المقررة لأقل البلدان نمواً لضمان بقائه عند خط الأساس. وتوزع النقاط المناظرة لفرق بين مجموع معدلات الحصص المقررة المساواة على هذا النحو و ١٠٠ في المائة على أساس تناسبي فيما بين البلدان فوق خط الأساس. وعندئذ يطبق معدل السقف على أكبر مساهم ويستوعب تخفيض النقط الناجم عن ذلك على أساس تناسبي فيما بين البلدان التي تقع حصصها تحت السقف وفوق خط الأساس ولا تدرج ضمن أقل البلدان نمواً.

الخطوة السابعة: عندئذ يطبق مخطط الحدود. " وهو يتكون من ثمانى شرائح للمعدلات ومجموعتي قيود، أي، نسبة مئوية وحدود نقاط قياسية، تحدد أقصى قدر ممكن لزيادة أو خفض المعدل الفردي بين جدولين. ويحدد مستوى الزيادة أو الخفض الأقصى حسب الحد ذي القيمة الأدنى... وتوزع النقاط التي لا يمكن أن تستوعبها البلدان التي بلغت معدلات أنصيبتها المقررة المستوى المسموح به ... على أساس تناسبي، فيما بين البلدان التي ارتفعت أو انخفضت معدلات أنصيبتها المقررة في حدود القيود المقررة في مخطط الحدود^(٣). ويعرف جدول الأننصبة المقررة بعد تنفيذ الخطوات من ١ إلى ٧ بوصفه جدول آلياً.

الخطوة الثامنة: وأخيراً، تقبل بعض الدول الأعضاء من آن لآخر أننصبة مقررة أعلى، الأمر الذي يمكن لجنة الاشتراكات من إجراء تسويات خاصة على الجدول الآلي على أساس استنسابي. وتعرف هذه العملية بالتخفيض.

باء - القدرة على الدفع

٢٦ - استرشد الفريق العامل في مداولاته بالمبادأ العام التالي الذي أعربت عنه الجمعية العامة وأكدته من جديد في مناسبات عدة على مدى السنين، ألا وهو اعتبار مبدأ القدرة على الدفع المعيار الأساسى الذى ينبغي أن يظل كذلك، في إعداد جدول الأنصبة المقررة. وقد أخذ الفريق العامل، بموجب الولاية التي أنطتها به الجمعية العامة بدراسة جميع الجوانب التي ينطوي عليها تنفيذ هذا المبدأ والنظر فيها.

٢٧ - ولاحظ الفريق العامل، في أثناء مناقشته المسألة الجوهرية المتمثلة في تحديد ماهية القدرة على الدفع، أن الجمعية العامة أدركت منذ البداية أن هذا ليس مفهوما يمكن تحديده بدقة. وبعد ما أخذ الفريق في اعتباره العمل الذى أنجزته لجنة الاشتراكات طوال سنوات لتخطي تلك الصعوبات، رأى أنه بالإمكان تحديد هدف للقدرة على الدفع ومقاييس لها يكون مقبولا بشكل عام.

٢٨ - وكان من رأي الفريق العامل أن يكون المنطلق لتحديد القدرة على الدفع هو حصة الدخل القومى لكل من الدول الأعضاء من الدخل العالمى، وأنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضا عوامل أخرى كالظروف الخاصة التى تمر بها الدول الأعضاء ذات الدخل الفردى المنخفض.

٢٩ - ومن الوجهة التقنية، سجل اتفاق عام بين أعضاء الفريق العامل على أنه ينبغي لأى مقاييس للقدرة على الدفع أن يكون أفضل تقدير تقريري ممكن. لذا ولبلوغ الدرجة التقريرية المنشودة، يجب مراعاة توافر البيانات القابلة للمقارنة ونوعيتها، ومدى الفارق الذى يحدث ذلك فى النتيجة. وينبغي أن يكون المقاييس بسيطة وشفافة وموضوعيا بما يتمشى مع متطلبات الانصاف المعقول.

٣٠ - كما درس الفريق ما إذا كان في الإمكان صوغ أية مبادئ عامة أخرى للمساعدة على تحديد ما إذا كان أي جدول للأنصبة المقررة متوافقا مع القدرة على الدفع. واقتراح بعض أعضاء الفريق مبدأ عاما، وهو أنه ينبغي أن تساهم الدول الأعضاء التي يتساوى فيها الدخل الفردى بحصص متساوية من دخولها. إلا أن أعضاء آخرين في الفريق رأوا أنهم غير قادرين على تأييد هذا الاقتراح، لأن تبعات تنفيذه غير واضحة.

٣١ - وكما هو الحال في النظم الضريبية الوطنية، يمكن تحديد القدرة على الدفع تبعا للدخل وأو الثروة أو الإنفاق. إلا أنه من المعترض به بشكل عام بأن تقديرات الثروة، فردية كانت أم جماعية، أقل موثوقية من تقديرات تدفق الدخل أو النفقات. لذا استكشفت لجنة الاشتراكات في دورتها السادسة والثلاثين المعقدة في عام ١٩٧٦، ومرة أخرى في دورتها الأربعين المعقدة في عام ١٩٨٠، إمكان الجمع بين بعض طرق قياس الثروة الوطنية، وطريقة قياس الدخل القومي للوصول إلى طريقة لقياس القدرة على الدفع. ولاحظت اللجنة أن إحصاءات الثروة الوطنية ليست متوافرة إلا عن قلة من البلدان، وأن استخدامها في المقارنات الدولية يثير قدرا كبيرا من الجدل.

٣٢ - ومن الناحية النظرية، فإنه لو أدرجت الشروة في الطريقة الأمثل لقياس القدرة على الدفع فقد يكون واجباً، في فترة معينة، أن يستند هذا القياس لا إلى مستوى هذه الشروة بل إلى التغيير الطارئ عليها حلال تلك الفترة، الذي يعادل الدخل زائداً الأرباح أو الخسائر الرأسمالية وغيرها من التغييرات في حجم الأصول. ويقر الجميع بأن الدخل يكون عادة كبيراً بالنسبة إلى التغيير الطارئ على الشروة في أي فترة معينة، وأن بعض الأرباح أو الخسائر الرأسمالية التي تجنيها أو تتکدها الدول الأعضاء، تظهر تلقائياً في أرقام الدخل القومي عندما تحول إلى دولارات الولايات المتحدة على أساس أسعار الصرف في السوق. فارتفاع قيمة عملة ما أو هبوطها إزاء دولار الولايات المتحدة يمثل على وجه الدقة ربحاً رأسانياً أو خسارة رأسمالية. لكن مع ذلك، تظل قائمة صعوبة عكس صورة وافية عن الأرباح أو الخسائر الرأسمالية غير الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف، كقياس القدرة على الدفع.

٣٣ - وفي هذا الخصوص نظر الفريق في حالة البلدان المنتجة للنفط، التي انخفضت ثرواتها القومية انتفاضاً شديداً من جراء هبوط أسعار النفط العالمية في عام ١٩٨٦. وللوهلة الأولى. قد يبدو أن هذا الحدث قد أثر سلباً على قدرة تلك الدول على الدفع أكثر مما يعكسه هبوط دخلها القومي.

٣٤ - وبالمثل، لاحظ الفريق العامل القلق الذي عبرت عنه ماراً بلدان تعتمد دخلها القومي اعتماداً شديداً على تصدير موارد غير متعددة، ولا ينعكس استنفاد هذه الموارد بأي حال، سواء في الدخل القومي أو في الناتج القومي الإجمالي. وهذا يتناقض واستهلاك الأصول الثابتة الذي يخص من الناتج القومي الإجمالي للحصول على الدخل القومي. ويختلف نظام الحسابات القومية الجديد المأذوذ به عام ١٩٩٣ عن ممارسات نظام الحسابات القومية الحالي، حيث يوصي باعتبار الموارد غير المتعددة أصولاً في الميزانية القومية، مما يعني أن استنفادها سيظهر وكأنه تغيير سلبي في تلك الميزانية. إلا أن الممارسة في هذا المجال لا تزال متخلفة عن التنظير تخلفاً شديداً: فتقدير رصيد الموارد من حيث الكميات المادية لا يزال أمراً صعباً للغاية، أما تقديرها فهو أشد صعوبة، ولا تعمل بهذه الممارسة إلا قلة من الوكالات الإحصائية الوطنية. ولذلك، فمن الناحية العملية لن تتوافر في المستقبل المنظور إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً عن استنفاد الموارد غير المتعددة. واقتراح البعض طريقة لإزالة عدم الاتساق في معاملة الأصول الثابتة والموارد غير المتعددة، عند قياس القدرة على الدفع، وذلك بإغفال استهلاك الأصول (أي باستخدام الناتج القومي الإجمالي عوضاً عن صافي الناتج القومي الذي يشار إليه عادة على أنه "الدخل القومي").

٣٥ - وثمة نهج بديل عن استخدام أرقام الدخل أو الشروة يتمثل في تأسيس القدرة على الدفع على الطلب المحلي النهائي، باعتبار أن من شأن ذلك تلافي مشكلة تسويات رسمالية من قبيل المشكلة التي واجهتها البلدان المصدرة للنفط: فيقدر إنفاق البلدان أكثر (أو أقل) من دخلها الجاري، بالاقتراض (أو الإدخار)، تزداد قدرتها الحالية (أو تضعف) في حين تقل (أو تقوى)، تباعاً، قدرتها المستقبلية. وسيظهر ذلك، مع الوقت، في مقاييس الإنفاق في السنوات المقبلة.

٣٦ - وكان هناك اتفاق عام على أنه ينبغي أن تستند القدرة على الدفع إلى مقاييس مستعملة على نطاق واسع. وخلص عدد من الأعضاء إلى أن هذا العامل وحده يشير إلى استخدام مقاييس التدفق (أي الدخل) عوضاً عن مقاييس الأرصدة (أي الثروة) كأفضل درجة تقريبية، ولا سيما في غياب تقديرات يعتمد عليها للثروة الوطنية.

٣٧ - وفي حين قبل جميع الأعضاء، بوجوب استخدام أرقام الدخل القومي سواء كان إجمالياً أو صافياً، في الخطوة الأولى من حساب جدول الأنسبة المقررة، كما هو مبين في الفقرة ٢٥ أعلاه، رأى البعض أن من الأفضل اشتقاء تلك القدرة من الدخل القومي دون سواه، في حين اعتبر آخرون أنه ينبغي أن تعبر هذه القدرة عن المستوى العام للتنمية مقاساً بالمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية أو من خلال مفاهيم مثل التنمية المستدامة. كما أولى بعض الأعضاء أهمية استمرار تقديرات الدخل في مراعاة عبء الديون الذي يتحمله عدد من البلدان. ولم يجد أعضاء آخرون الممارسة التي تمنح بموجبها تسوييات مخصصة الغرض عند أخذ عبء الديون في الاعتبار.

٣٨ - وأشار الفريق العامل إلى أن مستوى التنمية المنخفض في البلدان النامية يؤثر على قدرتها على الدفع، حسبما يظهر بوضوح في مستوى المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية المنخفض عموماً. وأشار بعض الأعضاء إلى أنه من الصعب عملياً وضع مجموعة دقيقة ومرضية من التسويات لتجسيد تلك العوامل في صيغة تقرير الأنسبة. يضاف إلى ذلك، أنه إلى جانب المشاكل الجدية المتعلقة بالبيانات هناك احتمال لظهور خطر العد المزدوج، لأن مؤشرات اجتماعية - اقتصادية كهذه تكون عادة مرتبطة ببعضها البعض وبنصيب الفرد من الدخل القومي. وأدى البعض الآخر برأي، مفاده أن تسوية الدخل الفردي المنخفض ليست كافية لقياس الظروف الاقتصادية والمالية الخاصة في البلدان النامية من حيث تأثيرها على القدرة على الدفع. وأعرب عدد من الخبراء عن اقتناعهم بأن المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية لا تزال تشكل عاملاً مهماً في تحديد القدرة على الدفع، لا سيما في البلدان النامية التي تضطلع بمسؤوليات إنسانية وتتسم اقتصاداتها بخاصيص محددة.

جيم - طرق قياس الدخل، وتوفر البيانات

١ - المجتمعات الاقتصادية الرئيسية

٣٩ - فيما يلي المفاهيم الرئيسية للدخل التي ورد تعريفها في نظام الحسابات القومية (باستخدام المصطلحات المتعارف عليها حالياً) ويمكن أن تكون أساساً لتحديد القدرة على الدفع:

(أ) الناتج المحلي: وهو يقيس القيمة غير المزدوجة لإنتاج السلع والخدمات التي نشأت داخل حدود البلد، سواء كانت عوامل الإنتاج ملكاً للمقيمين أو لغير المقيمين فيه^(٥)؛

(ب) الناتج القومي: وهو يقيس الدخل الآتي من عوامل الانتاج (الدخل من العمل ومن الاستثمار) التي يملكها في العادة أشخاص مقيمون في البلد، بصرف النظر عن مكان الانتاج؛

(ج) الدخل القومي المتاح للاستعمال: وهو يجمع بين الدخل من عوامل الانتاج التي تقايس على أساس الناتج القومي بعد حساب صافي الدخل من التحويلات (أي المبالغ المحولة من الأسر المعيشية والحكومات)، ومن ثم فهو يمثل مجموع الدخل الذي يناله فعلاً المقيمون في البلد.

ويمكن ترجمة هذه المجاميع على أساس إجمالي (أي الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي المتاح للاستعمال)، أو على أساس الصافي (أي صافي الناتج المحلي، وصافي الناتج القومي، وصافي الدخل القومي المتاح للاستعمال) بعد طرح استهلاك الأصول الثابتة. وصافي الناتج القومي معروف عموماً باسم الدخل القومي، وهذا المقياس هو الذي كان دائماً نقطة البدء عند حساب جدول الأنماط المقدرة.

٤٠ - وفيما يلي بيان الصلة بين مختلف المقاييس موضوع النقاش:

- الناتج المحلي الإجمالي، مضافة إليه دخل العمالة والاستثمارات الآتى من الخارج، مطروحاً منه الدخل من العمل والاستثمارات المدفوع إلى الخارج = الناتج القومي الإجمالي، أي الدخل القومي الإجمالي مطروحاً منه استهلاك الأصول الثابتة = صافي الناتج القومي، أي الدخل القومي، مضافة إليه التحويلات الجارية المحصلة من الخارج مطروحاً منه التحويلات الجارية المدفوعة إلى الخارج = صافي الدخل القومي المتاح للاستعمال.

٤١ - وهناك مقياس بديل هو الدخل القومي الإجمالي المتاح للاستعمال، ويمكن حسابه بعدم طرح بدلات استهلاك الأصول الثابتة المذكورة أعلاه، أما مقياس المصروفات المذكور في الفقرة ٣٥ فأعلاه، وهو الطلب المحلي النهائي، فهو يساوي الناتج المحلي الإجمالي بعد طرح التغير في المخزون وال الصادرات، ومضافاً إليه الواردات.

٤٢ - أما من حيث الحجم النسبي، فإن جميع هذه المجاميع الأساسية وثيقة الترابط في معظم البلدان، ويغلب عليها التلاحم. والناتج القومي الإجمالي في الغالبية العظمى من البلدان أقل من الناتج المحلي الإجمالي بما يتراوح بين ١ و ٢ في المائة في العادة. وغني عن الذكر أن الناتج القومي العالمي يعادل الناتج المحلي العالمي. أما الدخل القومي، أي صافي الناتج القومي، فيتراوح في العادة بين ٨٨ في المائة و ٩٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. أما في حالة الدخل القومي المتاح للاستعمال، سواء كان إجماليًا أو صافيًا، فهناك تناقض في تقديراته في كثير من البلدان (أكثر من ١٠٠ بلد)، وهي تمثل مجتمعة حوالي ١٥ في المائة من مجموع الأنماط المقدمة لعام ١٩٩٧؛ والتقديرات الموجودة في الدخل القومي المتاح للاستعمال ليست موثوقة قدر موثوقية الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي، لكننا نلاحظ أيضاً أن الفرق هنا بين الدخل القومي وصافي الدخل القومي المتاح للاستعمال لا يكاد يذكر، فهو لا يتجاوز ٢ أو ٣ في المائة على الغالب، وهو في العادة أقل من ذلك بكثير. ومقدار شمول مقياس المصروفات - وهو الطلب المحلي النهائي - محدود

أكثر من ذلك؛ ويمكن احتسابه تقربياً بطرح الفائض أو العجز في تجارة السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي.

٤٣ - ومن الواضح نظرياً عند الحديث عن المجاميع الأساسية الثلاثة أن الناتج المحلي لا يمكن الرضا عنه كتقدير تقريري للقدرة على الدفع، ويرجع ذلك إلى سببين: الأول هو أنه مقياس لدخل عوامل الانتاج وليس لمجموع الدخل (أي الدخل من عوامل الانتاج، مضافاً إليه الدخل الآتي في صورة تحويلات)؛ والثاني هو أنه يعكس الدخل الناشئ داخل حدود البلد، وبذلك يتتجاهل أن جزءاً كبيراً من هذا الدخل قد يغادر البلد في صورة مبالغ لسداد الفائدة على الديون الخارجية، وفي صورة أرباح تحولها الشركات التي يملكونها الأجانب إلى الخارج.

٤٤ - والناتج الوطني أقدر من الناتج المحلي على قياس قدرة البلد على الدفع، بيد أنه لا يقيس مع ذلك سوى الدخل من عوامل الانتاج، ولكنه يعكس الدخل الآتي فعلاً إلى مواطني البلد من حيث أنه يشمل دخل الاستثمارات الآتية من الخارج ويستبعد الدخل الذي غادر البلد (أي المدفوعات على خدمة الديون الخارجية، وتحويلات الأرباح).

٤٥ - والدخل القومي المتاح هو أنساب مقياس للقدرة على الدفع، لأنه يمثل مجموع الدخل المتاح فعلاً لسكان البلد، أي الناتج القومي (أو الدخل القومي)، مضافاً إليه صافي الدخل من التحويلات.

٤٦ - والمجاميع التي تقيس على أساس إجمالي - ألا وهي الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح للاستعمال - أسهل تيسراً بسبب تعذر قياس استهلاك المعدات مباشرة. فالاستهلاك لا يطابق أي معاملة فعلية حتى لو كان مقيداً في دفاتر تجارية. ومن ثم فهو تعديل فكري أو نظري. أما المجاميع فهي تحتاج تقديرها أقل لملء الثغرات في البيانات (عن البلدان وأو السنوات) ولذلك فهي موضوعة أكثر. ويمكن القول من ناحية الموثوقية والتيسير أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع أفضل من الناتج القومي الإجمالي ومن الدخل القومي، وهذا الأخيران بدورهما أفضل من الدخل القومي الإجمالي المتاح للاستعمال وصافي الدخل القومي المتاح للاستعمال.

٤٧ - والجدول المذكور أدناه يؤيد بوضوح التحليل السابق^(٣). فأولاً، تبدو الدقة أقل هامشياً إذا كانت تخص أحد ثنتين سنة متاتحة. وثانياً، إن أنساب مقياس نظرياً، ألا وهو الدخل القومي المتاح للاستعمال، هو أقل تيسراً، أما الناتج المحلي الإجمالي فإنه رغم كونه أقل نظرياً في ملائمه فهو الأسهل تيسراً والأكثر موثوقية، بينما تأتي مرتبة الدخل القومي (أي الناتج القومي الصافي) بين بين. ولو أعد الجدول من أجل الناتج القومي الإجمالي لكان أدنى مرتبة من الناتج المحلي الإجمالي ولكن أعلى من الدخل القومي من حيث الموثوقية والتيسير، لأنه لا يطرح سوى مجموع إجمالي واحد من الناتج المحلي الإجمالي (هو الدخل من عوامل الانتاج، سواء كان آتياً من الخارج أو مدفوعاً إلى الخارج) إذا أريد التوصل إلى الناتج القومي الإجمالي، بينما يجب طرح مجموعتين إجماليتين، (هما دخل عوامل الانتاج الآتي من الخارج أو الذاهب إلى الخارج، ومعامل الاستهلاك) من الناتج المحلي الإجمالي للتوصول إلى الدخل القومي.

الجدول ١ - موثوقية الحسابات القومية ومدى تيسيرها حسب مقياس الدخل^(٤)

نسبة الاشتراك المقررة لعام ١٩٩٧	عدد البلدان	
١ - الناتج المحلي الاجمالي		
		<u>١٩٩٠</u>
٩٩,٧٨	١٧٠	جيدة
٠,٠٦	٢	متوسطة
٠,١٦	١٢	ضعيفة
		<u>١٩٩١</u>
٩٩,٧٦	١٦٩	جيدة
٠,٠٨	٣	متوسطة
٠,١٦	١٢	ضعيفة
		<u>١٩٩٢</u>
٩٩,٥٦	١٦٦	جيدة
٠,٠٨	٣	متوسطة
٠,٣٦	١٥	ضعيفة
٢ - الدخل القومي		
		<u>١٩٩٠</u>
٩٥,٢٠	٩٨	جيدة
٣,٢٧	٣٣	متوسطة
١,٥٣	٥٣	ضعيفة
		<u>١٩٩١</u>
٩٣,٧٦	٨١	جيدة
٤,٧٠	٤٩	متوسطة
١,٥٤	٥٤	ضعيفة
		<u>١٩٩٢</u>
٩٣,٠١	٦٦	جيدة

نسبة الاشتراك المقررة لعام ١٩٩٧	عدد البلدان	
٥,٢٢	٥٨	متوسطة
١,٧٧	٦٠	ضعيفة
٣ - الدخل القومي المتاح للاستعمال		
		<u>١٩٩٠</u>
٨٧,٥٢	٧٤	المتاح
١٢,٤٨	١١٠	غير المتاح
		<u>١٩٩١</u>
٨٧,٩١	٦٨	المتاح
١٢,٠٩	١١٦	غير المتاح
		<u>١٩٩٢</u>
٨٥,٩٥	٥٣	المتاح
١٤,٠٥	١٣١	غير المتاح

(أ) كانت المعايير المستخدمة لتقدير موثوقية مقاييس الدخل هي:

جيدة: مصدر هذه البيانات هو الردود الآتية على استبيانات الحسابات القومية للأمم المتحدة، أو البيانات المقدمة من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة أو من منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. أما البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي والدخل القومي فقد جاءت من الدول الأعضاء أو كانت لا تقتصر على بيانات الدخل القومي، وهي مأخوذة من بيانات موثوقة تعكس صلة الدخل القومي بالناتج المحلي الإجمالي أو بالناتج الوطني الإجمالي في أغلب الأحيان، وهي متأخرة بما يتراوح بين عام و عامين.

متوسطة: جاءت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي هنا من مصادر غير الردود على استبيانات الحسابات القومية للأمم المتحدة، أو من اللجان الإقليمية أو المنظمات الدولية، وكان الدخل القومي مأخوذًا من واقع بيانات موثوقة تعكس صلة الدخل القومي بالناتج المحلي الإجمالي، وهي غالباً متأخرة بما يتراوح بين ٣ و ٥ سنوات.

ضعيفة: تقديرات البلد هنا مأخوذة فقط من بيانات تتعلق ببلد مجاور، أو مستقاة من بيانات تعكس صلة الناتج القومي بالناتج المحلي الإجمالي، وهي متأخرة خمس سنوات أو أكثر.

٤٨ - ويمكن تلخيص النتائج الآتية من الجدول ١ في ضوء أوجه التعاوض. فأولاً هناك تعاوض بين الموقوتية وبين التيسير والموثوقية. والفرق في النتائج بين بيانات الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ هامشي فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي، لكنه أكثر دلالة فيما يتعلق بالدخل القومي. والمفروض في هذا النوع من الاعتبار أن يكون له أثره في الأخذ بفترة أساس مناسب لجدول الأنسبة المقررة، كما سيأتي ذكره أدناه. ثانياً هناك تعاوض آخر بين "الملاعة" (أي ما هو مناسب نظرياً) وبين التيسير. فالنتائج المحلي الإجمالي أوسع تيسيراً وأكثر موثوقية من المقاييس الآخرين، لكنه نظرياً أقل مدعاة للرضا. وينبغي أن يكون لهذا النوع من الاعتبار أثره في مدى الأخذ بمقاييس الدخل الذي يلائم جدول الأنسبة المقررة.

٤٩ - وبعد مراعاة كل ما تقدم، اتفق الفريق العامل على أن الدخل القومي المتاح للاستعمال يعتبر نظرياً أنساب مقاييس للقدرة على الدفع. بيد أنه نظراً لكون هذا المقياس أقل موثوقية وتيسيراً، فقد رأى الفريق أن استعماله في جدول الأنسبة المقررة غير عملي في الوقت الحاضر. كما لاحظ أن الدخل القومي (وهو يعادل صافي الناتج القومي) كان أساس الحساب حتى الآن. ويوصي الفريق العامل لأسباب تتعلق بتيسير البيانات وأمكانية مقارنتها ومدى بساطتها بأن يكون الناتج القومي الإجمالي هو أساس الحساب.

٥٠ - وأشار الفريق العامل إلى أن مدى تيسير البيانات القومية الموثوقة والقابلة للمقارنة دولياً كان في السنوات الأخيرة مدعاة للقلق فيما يخص كثيراً من الاقتصادات المخططة مركزياً التي كانت تعتمد على نظام الناتج المادي بدلاً من نظام الحسابات القومية، وبالتالي كان لا بد من تقدير الدخل القومي بالاستعاذه برموز التحويل. وعلم الفريق العامل أنه يجري حالياً في معظم الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً تنفيذ برامج لتحويل الإحصاءات الرسمية بما يتفق مع المعايير الدولية، وأنه يجري تجميع الحسابات القومية على أساس المفاهيم والتعاريف الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بشكل منتظم ومنهجي. وتعمل المنظمات الدولية وفي طليعتها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مساعدة الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً في حل مشاكل فنية مثل تلك التي تتعلق بإدخال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ومعاملة القطاع غير الرسمي، والاقتصاد السري.

٥١ - وأشار الفريق العامل إلى مشكلتين أخرىتين تميلان إلى تضخيم أرقام الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من حيث صلتها بالبلدان الأخرى، وهما: (أ) أن تقديرات السنوات السابقة عن فترة الأساس التي كانت مدتها ٧,٥ سنوات لم تكن مرضية، (ب) وأن أخذ هذه البلدان بنظام الحسابات القومية قبل البلدان الأخرى سيوسع تعريفه، وبالتالي يرفع مقاييس دخلها. لذلك يوصي الفريق العامل بأن تتناول لجنة الاشتراكات هذه المسألة قبل وضع الجدول الجديد لأنسبة المقررة.

٢ - مقاييس الدخل البديلة

٥٢ - أحاط الفريق علماً بالمشاكل الخاصة والاحتياجات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية ودرس كيفية الجمع بين مقاييس الدخل الأساسية، ومقاييس بدائلة للدخل أو تكميلتها بها، وإذا أمكن ذلك فإلى أي حد.

٥٣ - وقد جُرب في هذا الصدد نهجان مختلفان اختلافاً جذرياً، هما نهج المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية ونهج تعديلات الدخل القومي. وقوام النهج الأول مقاييس نظرية تجمع بين مؤشرات الدخل القومي والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية (مستوى التعليم، والأوضاع الصحية، والهيكل الأساسي المتاح)، والفقر، وما إلى ذلك). وترد هذه المؤشرات في شكل أرقام قياسية. وفي الوقت الحاضر، لا تستعمل المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في منهجية الجداول. وقد أشارت لجنة الاشتراكات في تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين^(٧) إلى أن الجهد المبذول لإدراج المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية في المنهجية "صرف النظر عنها بعد انتهاء عده سنوات بسبب المشاكل التقنية وغير التقنية المستعصية التي صودفت في العملية ...".

٥٤ - أما النهج الآخر فيتم فيه تعديل أرقام الدخل القومي من خلال عمليات الإضافة أو الطرح التي تعد لازمة للوصول إلى مقاييس مناسبة للدخل. ومن مقاييس الدخل المعدل التي نظرت فيها لجنة الاشتراكات على مر السنين (أ) الدخل المعدل حسب التغيرات في الثروة الوطنية؛ (ب) الدخل المستدام، الذي يعرف بأنه الدخل القومي مخصوصاً منه النفقات الالزامية لاستدامة هذا الدخل في المستقبل؛ (ج) الدخل المعدل حسب الديون. وفي هذا السياق، ركز الفريق العامل مناقشته على المقاييس الأخرى. وهو المقاييس الوحيدة التي أدرج في المنهجية الحالية للجداول، وعلى التعديل الذي يقتضيه هذا المقاييس، ألا وهو تعديل الدخل حسب عبء الديون.

(أ) المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية

٥٥ - يرى بعض الأعضاء أن الأساس المنطقي لاستعمال المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية (الذي ينطبق أيضاً على مقاييس الدخل المعدل) هو أنه من الأنسب تحديد القدرة الحقيقية على الدفع، بدلاً من القدرة المطلقة على الدفع، وأن القدرة الحقيقية على الدفع لا تزال حقها من المرااعة في مقاييس الدخل الأساسية. فالدخل القومي، مثلاً، لا يأخذ في الاعتبار استنفاد الموارد الطبيعية (انظر الفقرات ٣٤-٣٢ أعلاه)، وهذا يضع البلدان التي تعتمد على مصدر رئيسي واحد لل الصادرات في وضع غير موات. وبالمثل تضطر البلدان التي تفتقر إلى هيكل أساسى متتطور إلى تخصيص جزء من دخلها لتلك الحاجة ولذلك لا يمكن مقارنتها بشكل منصف ببلدان أخرى يتمتع فيها الفرد بدخل مماثل ولكنها تتمتع بمرحلة متقدمة من التنمية. ويرى هؤلاء الأعضاء أن مقاييس الدخل البديلة، بالاشتراك بالدخل القومي أو بالإضافة إليه، تتيح مقاييساً أنساب لقياس القدرة على الدفع.

٥٦ - ومن ناحية أخرى، ذكر أنصار استعمال مقاييس الدخل القومي الأساسية (كما هو مذكور في الخطوتين الأولى والخامسة من هذه المنهجية المبينة في الفقرة ٢٥ أعلاه) أن الأسباب الرئيسية لتفضيلهم هذه المقاييس تكمن في الطابع الشامل والموحد للحسابات القومية ولقبولها وتطبيقها على نطاق واسع. كما أن العديد من المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية سبق وأن ظهر في عناصر الاقتصاد الكلي القياسية، مثل خدمة الديون، والاتفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وما إلى ذلك، وقد يؤدي ادراجها

هنا الى حساب مزدوج. وكشفت الدراسات السابقة التي اضطاعت بها لجنة الاشتراكات عن وجود ارتباط وثيق بين الدخل ومؤشرات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٥٧ - وذكر هؤلاء أيضا بعض العيوب الملحوظة في استعمال المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية، مثل (أ) افتقار المفاهيم الى التوحيد؛ (ب) قلة التأثير بالتغييرات ومن ثم بطيء الاستجابة للتطورات الأخيرة؛ (ج) توفير بيانات لعدد أقل من البلدان وفي مواعيد غير دقيقة بالقياس الى نظام الحسابات القومية؛ (د) صعوبة، إن لم يكن استحالة، وضع التقديرات؛ (هـ) افتقار هذه المؤشرات الى الموضوعية لأن استعمالها مقاييس نسبية يستتبع وضع موازين ومعايير اعتباطية في كثير من الأحيان، بسبب عدم وجود مقاييس مقبولة؛ (و) تفضي هذه المؤشرات الى تحديد أنصبة مقررة، البلدان النامية تتسم بالارتفاع بدلاً من الانخفاض.

٥٨ - ووجه بعض الأعضاء انتباه الفريق العامل الى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتضمن هذا التقرير مؤشراً للتنمية البشرية متاحاً لـ ١٧٣ بلداً، وجدوا أنه مثال لمؤشر اجتماعي - اقتصادي ربما أمكن ادراجه في منهجية الجداول بالاقتران بالأرقام الأساسية للدخل القومي. وقد عدل مؤشر التنمية البشرية عدة مرات، ويجمع المؤشر الحالي بين ثلاثة أرقام قياسية، لكل منها وزن الثلث، وهي كما يلي^(٨):

(أ) الرقم القياسي الأول هو متوسط الأجل المتوقع عند الولادة معرباً عنه بـ ٦ عوام، بالنسبة إلى عام ١٩٩٢:

(ب) الرقم القياسي الثاني هو رقم مركب عن التحصيل الدراسي، يجمع بين معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين معرباً عنه بنسبة مئوية، ومتوسط عدد سنوات الدراسة، وكلاهما في عام ١٩٩٢

(ج) الرقم القياسي الثالث هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في عام ١٩٩١، محولاً الى دولارات الولايات المتحدة على أساس تعادلات القوة الشرائية وبعد تعديله بتخفيض دخل الفرد للبلدان اذا تجاوزت عتبة ١٢٠ دولاراً أمريكياً (أي آلية تعديل دخل الفرد المنخفض، ولكن في الاتجاه المعاكس وباستعمال بaramترات مختلفة).

٥٩ - ويدرك الفريق العامل أن هذا الرقم القياسي المركب، وإن كان مفيداً من الناحية التحليلية، فإنه غير مناسب لقياس القدرة على الدفع لأنه يبطل أثر تعديل دخل الفرد المنخفض، ويتناهى بذلك مع رغبة الجمعية العامة في مراعاة الحالة الخاصة للبلدان النامية في جدول الأننصبة المقررة.

٦٠ - ولا توجد في الوقت الحاضر مقتراحات ملموسة بشأن كيفية الجمع بين المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية ومقاييس الدخل الأساسية في صيغة الأننصبة المقررة. ورغم هذه الصعوبات، أعرب بعض

الأعضاء عن أملهم في استمرار الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. وننظرا إلى الصعوبات النظرية والعملية التي تعرّض استعمال المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية، رأىأعضاء آخرون أن الأصلح هو إدراج أي تعديلات لأرقام الدخل الأساسية، كلها أو جزئيا، في إطار تعديل دخل الفرد المنخفض، الذي يقوم على مقاييس للدخل القومي موثوق بها وقابلة للمقارنة.

(ب) تسوية عبء الديون

٦١ - يسلم الفريق العامل بجسامته مشكلة الديون التي تعاني منها البلدان النامية ورغبة المجتمع الدولي في توفير الدعم والعون المناسبين. ولاحظ أن تعديلات آنية مختلفة قد أدخلت، منذ عام ١٩٦٩، على جدول الأنصبة المقررة مراعاة لتلك الحالة، بحيث أنه، في جدول الأنصبة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٥، استفاد ٤٧ بلدا بدرجات متفاوتة من تسوية عبء الديون المبينة في الفقرة ٢٥ (الخطوة الثالثة من المنهجية القائمة). وفي جدول الأنصبة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٥، بلغ التخفيف النقطي الناشئ عن تعديل عبء الديون ٨٣,٥ نقطة (من أصل ٠٠٠ ١٠)، أو نحو ١٠ مليارات الولايات المتحدة.

٦٢ - ولاحظ الفريق العامل أن أرقام الدخل القومي التي كانت نقطة الانطلاق في حساب جدول الأنصبة المقررة تراعي تماما سداد فوائد الديون الخارجية على أساس تراكمي، أي بصرف النظر عن تسديد هذه الفوائد أو عدم تسديدها عند استحقاقها. وتهدف تسوية عبء الديون إلىأخذ مدفوعات استهلاك الديون في الاعتبار.

٦٣ - وشدد عدة أعضاء على أن عبء الديون يشكل أهم قيد من القيود المالية وقيود الميزانية التي تواجهها حكومات كثيرة وأن مشكلة الديون لا تقل صعوبة اليوم عن ذي قبل. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى تدهور الأوضاع المالية والاقتصادية مؤخرا في المكسيك، وفي أنحاء أمريكا اللاتينية عموما، حيث تثور أزمات خطيرة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالديون المستحقة. وارتاؤا أنه ينبغي الإبقاء على هذه التسوية التي نجمت عن قرارات متعاقبة للجمعية العامة، لأن الديون تؤثر في قدرة البلدان المعنية على الدفع.

٦٤ - ووجه عدد من الأعضاء الانتباه إلى بعض سمات هذه التسوية، وهي:

(أ) أنها تقوم على افتراض نظري هو أن المدفوعات الأساسية للديون العامة والديون الخاصة طويلة الأجل تسد بنسبة ١٢,٥ في المائة سنويا؛ ولكن لم يحدث ربط بينها وبين المبالغ التي سددت فعلا ولم تأخذ في الاعتبار مدى إعادة تمويل الديون؛

(ب) اعترفت لجنة الاشتراكات صراحة في تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين^(٤) بأن "المشكلة المفاهيمية الملزمة لهذه التسوية تكمن في أن خصم الدين من الدخل القومي لا يسفر عن مفهوم للدخل محدد بالمقاييس الدولية"؛

(ج) يعادل الحد المؤهل لتسوية الديون، وهو ألا يتتجاوز دخل الفرد ٦٠٠٠ دولار، نحو ضعف الحد الفاصل المستعمل في تسوية دخل الفرد المنخفض. غير أن أرقام دخل الفرد المستعملة لهذا الغرض تتعارض مع بيانات الأمم المتحدة الرسمية التي تستعملها لجنة الاشتراكات لحساب دخل الفرد؛ فهي تقوم على البيانات التي أعدتها البنك الدولي لأغراضه الخاصة:

(د) يعد تخفيف عبء الديون الممنوح على هذا النحو تافها بالقياس إلى حجم المشكلة التي تواجهها تلك البلدان وبالقياس إلى تخفيف العبء الذي تتيحه آليات أخرى مثل نادي باريس ونادي لندن.

وخلص الأعضاء إلى أن التسوية لا تقوم على أساس كاف من الصحة وليس من الأهمية بحيث تسough تعديل مقياس الدخل الأساسي، ولذا يستحسن ادراجها في إطار تسوية دخل الفرد المنخفض.

٦٥ - ورأى هؤلاء الأعضاء أيضا أنه إذا استطاعت بلدان بعينها أن تثبت أنها سددت فعلا مدفووعات صافية كبيرة (أي دون إعادة تمويل ديونها)، فقد يشكل ذلك، بصفة أولية،مبررا لقيام الجمعية العامة بإدخال تعديل خاص على أساس توصية مقدمة من لجنة الاشتراكات. ور هنا بهذا الشرط، رأوا أنه ينبغي الغاء تسوية عبء الديون.

دال - فترة الأساس ووتيرة حساب الجدول

٦٦ - من حيث المبدأ، تعتبر فترة الأساس التي تعكس القدرة على الدفع بأفضل طريقة ممكنة هي نفس فترة تحديد الأنصبة المقررة ذات الصلة: ١٩٩٥ بالنسبة للمدفووعات في عام ١٩٩٥، وفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٦ بالنسبة للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ وهكذا دواليك. وهذا بالطبع ليس عمليا. وبالرغم من توفر أسعار الصرف السائدة في السوق باستمرار، فإن أحدث تقدير للحسابات القومية يتم اصداره، في أفضل الأحوال، بعد ستة أشهر من السنة التي يشير إليها، ويقدم إلى الأمم المتحدة بتأخير آخر لمدة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر ولا يمكن أن يراعى في جدول الأنصبة المقررة إلا بعد عامين من الفترة المرجعية (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه). وبالاضافة إلى ذلك، فإن تقديرات الحسابات القومية متاخرة بسنة أو سنتين (فيما يتصل باخر هذه التقديرات) (انظر الجدول ١). كما تخضع وسطيا، إلى تنقيحين أو ثلاثة تنقيحات سنوية بعد ذلك.

٦٧ - وعلاوة على ذلك، فإن الأرقام المتزامنة تماما لن تكون مفيدة بالضرورة من حيث الادارة. ويحتاج كل من الأمم المتحدة والحكومات إلى اخطار بالتغييرات، وتفضل عادة درجة من الاستقرار، نظرا لأن من العسير في الغالب ضمان الأموال اللازمة لزيادة الاشتراكات خلال مهلة قصيرة. ومع ذلك، فإنه تجدر الاشارة إلى أنه قد يكون بالامكان تطبيق تحديد الأنصبة المقررة الراهن عن طريق إجراء تحديد مؤقت للأنصبة بالاستناد إلى آخر البيانات ثم اجراء تعديل عندما تتحاج الأرقام ذات الصلة.

٦٨ - وقد يتسبب الاقتصرار على استخدام أرقام مؤقتة وتعديلها عندما تصبح الاحصاءات متوفرة في صعوبات بالنسبة للدول الأعضاء التي تنمو إيراداتها بنسبة أسرع من المعدل العالمي. ومع ذلك، وللسبب نفسه، فإن عدم تعديل الاشتراكات بصورة عاجلة استجابة للظروف المتغيرة لا يعكس بصورة ملائمة مركز البلدان التي تنخفض ايراداتها النسبية. ويتمثل تأثير اعتماد فترة أساس طويلة في إعادة توزيع النقاط في جدول الأنسبة من البلدان ذات الاقتصادات الأسرع نموا إلى البلدان التي تنمو ببطء أو في طريقها إلى الانخفاض.

٦٩ - ولاحظ الفريق العامل، لدى تقرير فترة الأساس، أن الدقة وحسن التوقيت قد يكونان اعتبارين متعارضين. وقد يكون استخدام البيانات المتعلقة بالسنوات السابقة أكثر دقة وقد يكون مفضلاً إذا لم يكن حسن التوقيت من الاعتبارات المطلوبة. ولم يتمكن الفريق العامل من الحصول على البيانات المتعلقة بمدى التنقيحات أو ما إذا كانت متضاعدة أو متنازلة بصورة نظامية، ويوصي بجمع وتحليل هذه البيانات. بيد أن التنقيحات، بالنسبة لبعض البلدان، تعتبر محدودة عادة، حتى فيما يتعلق بالتقديرات الأولية، ونادرًا مما تتجاوز نسبة تتراوح من ١ إلى ٢ في المائة. ومن ناحية أخرى، قد تكون البيانات المتعلقة بالسنوات السابقة فعلياً أقل ملاءمة، كما في حالة الاقتصادات المخططة مركزيًا سابقاً (انظر الفقرة ٥١ أعلاه). وهذه العوامل، إذا ما نظر إليها مجتمعة، تشير من حيث المبدأ إلى آخر سنة منفردة توفر عنها بيانات بوصفها فترة الأساس المناسبة لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي.

٧٠ - وتنطوي الاعتبارات تختلف اختلافاً طفيفاً على اختيار فترة الأساس بالنسبة لحساب سعر الصرف. وتتقلب أسعار الصرف السائدة في السوق اختلافاً كبيراً من سنة إلى أخرى بل ومن يوم إلى آخر. ومن العسير التشكك بأن أسعار الصرف السائدة في السوق في سنة ما قد تكون انحرفت عن قيمة " الأساسية" ما، قد تمثل معدل التحويل المناسب لحساب القدرة على الدفع. إلا أن من العسير بدرجة أكبر تقرير ما يمكن أن تكون عليه القيمة " الأساسية" - وبعبارة أخرى، ما إذا كان سعر الصرف السائد في السوق لهذه السنة أو السنة السابقة هو السعر " الأساسي" والآخر هو الذي يعتبر انحرافاً. ويفترض الكثير من وزارات المالية، تقليدياً، لدى رصد الاعتمادات المالية، بسبب عدم وجود أي بديل، أن السعر الحالي هو السعر الصحيح، وهو رأي يحظى ببعض الدعم الأكاديمي والسوقي. وكذلك، من الواضح أن التغييرات الحادة في سعر الصرف السائد في السوق في بلد ما، في الأجل القصير، تؤدي بالتأكيد إلى حدوث تغيير في قدرة البلد على الدفع بالعملة الأجنبية. واعتبر أحد الخبراء أن من المهم تعديل تأثير التقلبات المفروضة في أسعار الصرف السائدة في السوق وأن تطبيق فترة أساس طويلة نسبياً بالنسبة لسعر الصرف السائد في السوق يعتبر، نظرياً، أحد سبل بلوغ هذا الهدف.

٧١ - وإذا لم يكن عدم الاستقرار في تحديد الأنسبة من الاعتبارات الواجبة، فإن فترة الأساس المناسبة بالنسبة لأسعار الصرف، شأنها شأن أرقام الناتج القومي الاجمالي أو الدخل القومي، هي السنة الوحيدة المقابلة لها. ونتيجة لذلك، فإن الجدول سيتقلب إلى حد ما، إلا أنه سيتم تعويض الانحرافات الناجمة عن الاختلالات المؤقتة. وبالفعل، إذا كانت فترة القياس هي نفس فترة الدفع، فإن تقلبات العملات مقابل دولار

الولايات المتحدة تميل إلى تعويض تغيرات الأنصبة المقررة بدولارات الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى مزيد من الاستقرار في القيمة الحقيقة للعملة المحلية اللازمة للوفاء بأنصبة الأمم المتحدة.

٧٢ - ويمكن عملياً تبرير القيام بتحديد متوسط أسعار الصرف (بشكل يتجاوز الأسعار التي تجسدت بالفعل في الأرقام السنوية، التي تعتبر نفسها متوسط البيانات اليومية) كطريقة لتجنب المشكلة المتمثلة في أن سعر الصرف في سنة معينة يعتبر على غير العادة غير مماثل للواقع. ولبيانات المتعلقة بأسعار الصرف السائدة في السوق ميزة تمثل في أنها متاحة وحديثة، بحيث يمكن تحويل حتى آخر الأرقام المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي باستخدام الأرقام المتعلقة بالسنة التي تلي السنة قيد البحث والسنة التي قبلها مباشرة. ومن ثم فإن الأرقام المتعلقة بالسنة (س) تستخدم وسط المعدلات التالية:

$$\text{سعر الطيفيق السائد في}\frac{\text{السوق}}{\text{السنة}} = \frac{\text{سعر الصرف السائد في}\frac{\text{السنة}}{\text{السنة}} + \text{سعر الصرف المعدل حسب الأسس}}{\text{السوق}} \quad (س - ١)$$

ويمكن زيادة في التحسين، تعديل هذه الأسعار حسب تغيرات الأسعار.

$$\text{أسعار الصرف المعدلة حسب الأسس} = \frac{\text{سعر الصرف السائد في}\frac{\text{السوق}}{\text{السنة}}}{\text{أسعار الصرف المعدلة حسب الأسس}} \quad (س - ١)$$

وإذا كانت فترة الأساس بالنسبة للناتج القومي الإجمالي أو بيانات الدخل القومي ثلاثة سنوات، فسيكون سعر التحويل المناسب هو سعر الصرف السائد في السوق بالنسبة لكل سنة من السنوات، دون التعديل المتعلق بالسنة السابقة والسنة اللاحقة، نظراً لأنأخذ المتوسط سيكون مدرجاً بالفعل.

٧٣ - ويتمثل تأثير تغيير فترة الراهنة البالغة ٧,٥ سنة إلى ٣ سنوات أو سنة واحدة في ضرورة إجراء تغيير لمرة واحدة في الأنصبة المقررة يصل إلى نسبة تتراوح من ١,٥ إلى ٢ نقطة مئوية بعد التخلص من آثار إلغاء التدريجي لمخطط الحدود على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة بالفعل. وبعد ذلك، قد تتغير الأنصبة المقررة بسرعة أكبر من الماضي إلى حد ما، عندما كان هناك فترة أساس تصل إلى عشر سنوات، لأن فترة الأساس الأقصر تعكس القدرة على الدفع بصورة أكثر دقة وسرعة، إلا أن المبالغ المعنية لا تشكل سوى جزء من التأثير الذي يحدث لمرة واحدة نتيجة تغيير فترة الأساس وإلغاء مخطط الحدود. ويمثل هذا التغيير لمرة واحدة التأثيرات المتراكمة لتأجيل التغييرات في الماضي، ويشير إلى أنه سيكون من المستحب في المستقبل اعتماد فترة أساس قصيرة ثم الاحتفاظ بها، مهما تكون جاذبية التعديلات في الأجل القصير. وقد أدى تحويل فترة الأساس من ٣ سنوات إلى ٧، ثم إلى ١٠ سنوات وأخيراً إلى ٧,٥ سنوات في حد ذاته، إلى بعض الحالات الشاذة في جدول الأنصبة المقررة.

٧٤ - وفي حين أن فترة الأنصبة المقررة لا تزال ثلاثة سنوات، فإن استخدام فترة أساس مدتها ثلاثة سنوات هو على ما يبدو أمر جذاب كذلك. وعندئذ ستتمكن لجنة الاشتراكات من دراسة مجموعة من البيانات الجديدة كل ثلاثة سنوات، تعكس التغييرات في القدرة على الدفع.

٧٥ - واعتبر الفريق العامل كذلك أن لجنة الاشتراكات قد تود، للعلم فقط، قد تود أن تبقي تطور الاقتصادات القومية قيد الاستعراض في السنوات المتولدة.

٧٦ - وبالتالي فإن الفريق العامل يوصي بما يلي:

(أ) اعتماد فترة أساس مدتها ثلاثة سنوات لتحديد الأنصبة المقررة، باستخدام الناتج القومي الإجمالي وأسعار الصرف السائدة في السوق؛

(ب) تجنب إجراء أي تغيير إضافي في فترة الأساس؛

(ج) الاحتفاظ بقاعدة بيانات مناسبة من أجل تقييم النظام ومحاكاته.

٧٧ - وأعرب بعض الأعضاء عن اعتقادهم بأنه، بالرغم من أن التغييرات التي يتوقع حدوثها قد لا تكون كبيرة، فإنه ينبغي إعادة حساب الجدول سنوياً للعلم. وفيما بعد، يمكن تقييم إمكانية إجراء تعديل سنوي تلقائي للأنصبة المقررة، وإجراء استعراضات كل ثلاثة أو خمس سنوات في ضوء الخبرة.

هاء - التحويل إلى عملة مشتركة

٧٨ - يعتبر اختيار سعر الصرف المتعلق بتحويل أرقام الدخل القومي إلى عملة مشتركة عنصراً حاسماً في حساب جدول الأنصبة المقررة. ويمكن أن تكون التقلبات والتشویهات في أسعار الصرف مصدرًا من مصادر الاختلاف والخطأ أكثر بكثير منها مصدرًا من مصادر بيانات الدخل.

٧٩ - واعتبر الفريق العامل أن الممارسة الراهنة المتمثلة في استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق هي الأصح من حيث المبدأ، ومن الناحية العملية إن اشتراكات الأمم المتحدة تسدد بعملة أجنبية (دولارات الولايات المتحدة) ويتعين ذلك أن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أسعار الصرف التي تعكس تكاليف ضمان تلك العملة الأجنبية. ولذلك فقد نظر الفريق العامل في المشاكل الناجمة عن تطبيق تلك القاعدة العامة والظروف التي قد تمس فيها الحاجة إلى الخروج عن تلك القاعدة. ودرس بوجه خاص قائمة أسعار الصرف التي تستند إلى تعادل القوة الشرائية. كما نظر في الاقتراح المتمثل في أن يتم التعبير عن الجدول بحقوق السحب الخاصة بدلاً من دولارات الولايات المتحدة.

١ - توفر البيانات

٨٠ - يتم نشر أسعار الصرف السائدة في السوق في نشرة الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي عن ١٧٩ بلدا هي أعضاء أيضا في الصندوق. وهذه الأسعار هي على ثلاثة أصناف:

(أ) الأسعار المقررة في سوق ما، بالنسبة للعميلات القابلة للتحويل بشكل كامل؛

(ب) الأسعار المثبتة والمحددة بالنسبة لعملة أخرى؛

(ج) الأسعار المحددة بحكم القانون، بالاستناد عادة إلى قوى السوق في الأسواق الموازية.

٨١ - أما الأسعار المستخدمة في وضع الجدول فهي المعدلات السنوية للأسعار الرئيسية المستخدمة بالنسبة لمعظم المعاملات الجارية.

٨٢ - وفيما يلي الأسعار الأخرى المتاحة حاليا بالنسبة لوضع الجدول:

(أ) الأسعار المعمول بها في الأمم المتحدة، المستخدمة للأغراض المحاسبية في معاملات الأمم المتحدة مع بعض البلدان، وتنسق إلى الأسعار الرسمية التجارية وأو السياحية؛

(ب) أسعار صندوق النقد الدولي (المؤلفة لبلدان كومونولث الدول المستقلة قبل الاستقلال، عندما لم تكن هناك أي أسعار منفصلة)؛

(ج) أسعار الصرف المعدلة حسب أسعار السوق، التي يتم الحصول عليها عن طريق الاستقراء من سنة أو فترة مرجعية باستخدام عامل تخفيض الأسعار الضمني للناتج المحلي الإجمالي؛

(د) أسعار أطلس البنك الدولي، وهو متوسط بسيط لسعر السوق الحالي وأسعار تعادل القوة الشرائية بالاستناد إلى سنتين سابقتين.

٢ - التطبيق

٨٣ - هناك أربع حجج رئيسية لعدم استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق في حساب جدول الأنصبة المقررة. أولا، في البلدان ذات العملات غير القابلة للتحويل والتي يوجد فيها عادة أسعار متعددة للصرف، من المرجح أن تكون أسعار الصرف الرسمية مشوهة بصفة خاصة ولا تمثل لا الأداء الاقتصادي الأساسي ولا كلفة الحصول على القطع الأجنبي بالموارد المحلية. وفي هذه الحالات، تقوم لجنة الاشتراكات

باستخدام إما السعر الأساسي المتفق عليه بين البلد وصندوق النقد الدولي أو سعر صندوق النقد الدولي المؤلف. ولاحظ الفريق العامل أن عدد هذه الحالات يميل إلى الانخفاض وأن عملية وضع أسعار ملائمة كانت في بعض الأحيان اجتهادية. واقتراح أن يوضح المعيار المستخدم بصورة لا لبس فيها وأن تبذل الجهود الالزامية لإجراء اختبارات بصورة أكثر انتظاماً لمدى مصداقية الأسعار التي يتم اختيارها. وقد يكون للمقارنات من حيث تعادل القوة الشرائية في نهاية المطاف دور في هذا الصدد. (انظر الفقرة ٩٧ أدناه).

٤ - ثانياً، في البلدان ذات التضخم المرتفع، قد لا تتزامن التغييرات في أسعار الصرف السائدة في السوق مع معدل التضخم، مما يسفر عن وجود سعر صرف حقيقي قد لا يعكس قدرة الاقتصاد الأساسية بصورة صحيحة وقد يتقلب بصورة حادة. وتنطبق هنا نفس الاعتبارات الواردة في الفقرة السابقة.

٥ - ثالثاً، عندما تقوم البلدان ذات معدلات التضخم المتوسطة إلى المرتفعة بتحديد أسعار الصرف لديها، فإن السعر الحقيقي يرتفع على مر الزمن، وربما إلى مستوى غير مستدام وتقوم لجنة الاشتراكات بتطبيق أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار حالياً في هذه الحالات^(١٠) على أساس مخصص. ولم يكن أعضاء الفريق مرتاحين لهذا التعديل، نظراً لأنه يلغى عادة إمكانية العودة إلى سعر الصرف السائد في السوق عندما تقتضي الظروف الاقتصادية المتغيرة ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن اختيار فترة الأساس بالنسبة لأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار يبدو إلى حد ما اعتباطياً، وطويلاً جداً وبعيداً جداً.

٦ - رابعاً، لاحظ الفريق أنه كانت هناك تقلبات حادة في أسعار الصرف السائدة في سوق الاقتصادات السوقية في الأجلين القصير والمتوسط على السواء. ويرى بعض الأعضاء، أن هذا دليل على عدم التعادل ويفضي بالنسبة لبعض البلدان، إلى نصيب من الإيرادات بدولارات الولايات المتحدة لا يعكس الإمكانيات الاقتصادية الأساسية أو القدرة على الدفع. ويشير ذلك إلى ضرورة وضع مؤشرات لمدى عدم التعادل، بالإضافة إلى طرق تصحيحه. بيد أنه لم تناقش أية تدابير محددة، باستثناء تعادل القوة الشرائية (انظر أدناه).

٧ - وكان من رأي الفريق أن مسائل أسعار التحويل يحتاج إلى استعراض بعمق أكبر مما يتتيحه الوقت، إلا أنه ينبغي الافتراض بأن أسعار الصرف السائدة في السوق تظل النهج الذي يدعو إلى أقل قدر من عدم الارتياح. كما لاحظ الأعضاء أن تقلبات أسعار الصرف على مر الزمن حول اتجاه ما تعوض بعضها ببعض. ويمكن الإطلاع على بعض جوانب هذه المناقشة أيضاً في الفرع (دال) أعلى المتعلق بفترة الأساس ووتيرة حساب الجدول.

٣ - حقوق السحب الخاصة

٨ - ناقش الفريق العامل الاقتراح القاضي بأن تكون العملة المشتركة المستخدمة في حساب الجدول هي حقوق السحب الخاصة (المتوسط المرجح للعملات الرئيسية الخمس التي يقوم صندوق النقد الدولي بحسابها

واستخدامها) بدلاً من دولارات الولايات المتحدة. وقيل إن ذلك الحل هو تدبير أكثر حياداً وملائمة من اعتماد عملة واحدة، ومن شأنه أن يساعد على تسوية بعض التقلبات التي أبدى القلق بشأنها. ويتعين إجراء تمييز واضح بين القياس الدقيق للقدرة على الدفع وعملة الدفع الفعلية.

٨٩ - وقد أشير في المناقشة إلى أن الأرقام المستخدمة في الحسابات في أي سنة واحدة لم يكن لها تأثير يذكر على النتيجة، نظراً لأن علاقات التعادل بين مختلف العملات وحقوق السحب الخاصة يجب أن تكون متسقة بصورة متبادلة. وفي الواقع كان هناك بعض أوجه التضارب فيما بين تلك الأسعار لأن الأسعار السنوية كانت متوسطة الأسعار اليومية. وتم إيضاح ذلك عن طريق الحسابات الواردة في ورقة غرفة اجتماعيات أظهرت وجود فروق طفيفة جداً في الحصص المستمدّة من استخدام الدولارات وحقوق السحب الخاصة. ولسبب مماثل، سيسفر حساب الجدول لفترة أساس تزيد على السنة عن إيلاء ترجيح للدخل القومي في السنوات الأخيرة من فترة الأساس أكبر نسبياً من إجراء الحساب باستخدام عملة أقوى. ونظراً لأنخفاض الدولار لبعض الوقت مقابل حقوق السحب الخاصة، فإن الحساب الذي يستند إلى حقوق السحب الخاصة على مدى ثلاث سنوات من شأنه أن يولي للسنة الأخيرة ترجيحاً أقل نسبياً. وفي حالة اعتماد فترة أساس مدتها ثلاثة سنوات، سيكون تأثير التغيير طفيفاً. ومع ذلك، فقد كان من رأي أعضاء الفريق أنه ينبغي متابعة دراسة هذه الفكرة.

٤ - تعادل القوة الشرائية

٩٠ - توصي أحدث صور نظام الحسابات القومية، وهي الصورة الصادرة في عام ١٩٩٣، بأن تستند عمليات مقارنة الناتج المحلي الإجمالي، أو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، فيما بين البلدان إلى منهجية تقوم على تحويل التقديرات المعبّر عنها بالعملات الوطنية إلى عملة موحدة باستخدام تعادل القوة الشرائية، ومن ثم نشأت مسألة استخدام أرقام محسوبة على أساس تعادل القوة الشرائية لإعداد جدول الأنصبة المقررة.

٩١ - وأساس فكرة تعادل القوة الشرائية هو أن سعر سلعة أو خدمة معينة بدولار الولايات المتحدة، عندما يحسب بتطبيق أسعار الصرف السائدة في السوق على السعر الفعلي لتلك السلعة أو الخدمة بالعملة المحلية، فإنه يظهر عادة اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، ويتيح تعادل القوة الشرائية أساساً موحداً لعمليات المقارنة بين مجموعات السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الإجمالي للبلدان المختلفة بالقيم الحقيقة لا بالقيم الإسمية^(١). والنهج المتبع حالياً لعلاج هذه المشكلة الصعبة يقوم على تعريف السعر بالعملة المحلية بالنسبة لكل بلد لسلة من السلع والخدمات معرفة تعريضاً مناسباً.Unde، يمكن ايجاد عدد الوحدات اللازمة من إحدى العملات لشراء سلع وخدمات تكافئ وحدة واحدة من عملة بلد آخر، كدولار الولايات المتحدة مثلاً. بعد ذلك يستخدم تعادل القوة الشرائية على هذا النحو لتحويل جميع عناصر الناتج المحلي الإجمالي إلى دولارات الولايات المتحدة. وتمثل النتيجة عملية تقرير لما ينتج عند تقييم كل عنصر من عناصر الناتج المحلي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة.

٩٢ - و تكتتف هذه الطريقة مصاعب فنية كثيرة. و تعالج هذه المصاعب حاليا في إطار برنامج المقارنات الدولية الذي تشارك فيه بصورة رئيسية الشعبة الاحصائية بالأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي والاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي و غيرها. واعتبر التقدم الذي أحرز بالفعل كافيا لكي يقوم صندوق النقد الدولي و غيره، من الآن فصاعدا، باتخاذ قرارات بتقديم المقارنات الدولية للناتج المحلي الإجمالي بأرقام محسوبة على أساس القوة الشرائية المعادلة.

٩٣ - ومع ذلك، فإن إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي تعترف في دراسة أجراها موظفوها واتيحت للفريق العامل بأن تعادل القوى الشرائية لا يمثل بالضرورة معامل تحويل صحيح مناسب لكل الأغراض^(١٢). وفي حين ترى اللجنة الاحصائية بالأمم المتحدة أن برنامج المقارنات الدولية قد أنشأ نوعا جديدا من المعلومات التي يمكن أن تفيد في أغراض مهمة كثيرة تتصل بالسياسة العامة و البحوث على المستويين الوطني والدولي، فقد ذكرت أيضا أن نتائج برنامج المقارنات الدولية ليست مناسبة في الوقت الحالي لتحديد قيم الاشتراكات في الأمم المتحدة. وهو موقف أعادت اللجنة التأكيد عليه في عدة مناسبات. و يود الفريق العامل أن يعرب عن مشاركته للجنة الاحصائية في هذا الموقف.

٩٤ - وأحد أسباب عدم ملاءمة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المحسوبة على أساس تعادل القوة الشرائية هو أنها غير متاحة، حتى الآن، إلا لعدد محدود من البلدان و لعدد محدود من السنوات. وقد طبقت المقارنات الدولية للأسعار على بيانات تفصيلية من ١٦ بلدا عن عام ١٩٧٠، و ٣٤ بلدا عن عام ١٩٧٥، و ٦٠ بلدا عن عام ١٩٨٠ و ٦٤ بلدا عن عام ١٩٨٥ و ٣٠ بلدا عن عام ١٩٩٠. أما الانسحاطات المتعلقة بالبلدان الأخرى والسنوات الأخرى فإن نسبة الخطأ فيها مرتفعة وتعني ضمنا أنه يتبع إعادة فتح جدول الأنصبة المقررة لسنوات سابقة كلما أتيحت معلومات مرجعية جديدة. وعندئذ يحق للدول الأعضاء على أساس المعلومات المرجعية الجديدة، أن تقول بأن الاشتراكات المقررة عليها كانت مرتفعة.

٩٥ - وتنصل الأسباب الأخرى بفكرة تعادل القوة الشرائية ذاتها. ولو أن تعادل القوة الشرائية كان مجرد تعريف لما ينبغي أن تكون عليه أسعار الصرف السائدة في السوق لما كان هناك عيوب في السوق، لما كان هناك شك في استخدام الأرقام المحسوبة على أساس تعادل القوة الشرائية بدلا من الأرقام المحسوبة على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق بمجرد أن تحل مشكلة توفر البيانات. غير تباين الأسعار بالدولار فيما بين البلدان، وخصوصا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لا ترجع إلى عدم تماثل أسعار الصرف فحسب وإنما ترجع، بدرجة أهم، إلى الفروق في الأسعار الحقيقة والهيكل السعرية، التي لا يمكن إهمالها عند النظر في توفر الموارد.

٩٦ - وهناك طريقة أخرى تؤدي إلى النتيجة نفسها وهي أن يشار ببساطة إلى أن المعاملات التي تتم بين الوكلاء الاقتصاديين أو مع العالم الخارجي، عندما تعرض من منظور التدفقات النقدية فإنه لا يمكن التعبير عنها إلا بالأسعار الفعلية وأسعار الصرف السائدة في السوق. وهذا هو السبب في أن صندوق النقد الدولي ما زال يستخدم أسعار الصرف السائدة في السوق كأساس لمعاملاته المالية مع أعضائه، رغم أنه

يتبنى في الوقت نفسه منهجية تعادل القوة الشرائية في تحليل مجتمع الاقتصاد الكلي. وتمشياً مع توصية اللجنة الإحصائية، يتبع البنك الدولي نفس المنهج عندما ينظر في أحقيّة البلدان الأعضاء في الحصول على ائتمانات.

٩٧ - وناقش الفريق إمكانية أن يصبح الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس تعادل القوة الشرائية أداة عملية تحليلية إذا تحسنت البيانات المحدودة نسبياً المتاحة عن هذه المنهجية. وذكر أن من غير المحتمل أن تصبح تلك البيانات مناسبة للاستخدام المباشر في حساب الجدول الفعلي، غير أنه يحتمل أن يكون لها بعض الاستخدامات كطريقة مفيدة في تحديد أسعار الصرف الشاذة والتي لا يعول عليها. ويبدو أن هناك علاقة ترابط قوية (ورتبة ترابط قوية) بين أرقام الدخل القومي للفرد المقدرة على أساس تعادل القوة الشرائية وأرقام الدخل القومي للفرد المقدرة على أساس سعر الصرف السائد في السوق. ورأى الفريق العامل أن من المفيد العمل على تحسين جمع بيانات تعادل القوة الشرائية ومنهجيتها، وأنه ينبغي تشجيع مواصلة النظر في نظرية تعادل القوة الشرائية.

وأو - التسوية المتصلة بانخفاض دخل الفرد

٩٨ - أكد الفريق العامل أن مبدأ إجراء خصم في حالة انخفاض الدخل القومي للفرد ما زال له معزاه وأهميته، ووافق على استمرار تطبيقه كأحد عناصر قياس القدرة على الدفع. وهذا الخصم، الذي يحسب من الدخل القومي للدولة العضو من أجل تحديد دخلها الذي يحسب على أساسه اشتراكاتها المقررة، هو أحد سمات جدول اشتراكات الأمم المتحدة منذ البداية.

٩٩ - وقد استمر هيكل الصيغة المستخدمة في حساب الخصم دون تغيير جوهري. والبارامترات المهمة هي حد دخل الفرد (الحد أو العتبة) والمعامل (نسبة التخفيض). وتنج البلدان التي يقل فيها الدخل القومي للفرد عن الحد تخفيضاً مساوياً لنسبة نقص الدخل القومي للفرد فيها عن العتبة، مضروباً في المعامل. والقيم المطبقة حالياً للحد هي ٣٢٠٠ دولار وللمعامل هي ٨٥ في المائة، بحيث إذا كان هناك مثلاً بلد يبلغ الدخل القومي للفرد فيه ٦٠٠ دولار فإنه يتلقى ٤٢.٥ في المائة، أي ٨٥ في المائة من نسبة الـ ٥٠ في المائة.

١٠٠ - وفي الوقت الحالي، تبلغ نسبة تخفيض الدخل الذي يحسب على أساسه الاشتراك والناتج من تطبيق هذا الخصم ٨,٩ في المائة أو ٨٩٠ نقطة. وقبل عام ١٩٧٩، كان هذا الخصم يستوعب بالتناسب بواسطة جميع الدول الأعضاء. أي أن التسويات كانت توزع فيما بين جميع الأعضاء، على النحو الذي يمثله خط "التسوية المتصلة بانخفاض الدخل القومي للفرد - قبل عام ١٩٧٩" في الشكل ١، والذي يبين نصيب الفرد في الاشتراك عند المستويات المختلفة من الدخل القومي للفرد. ويبين الشكل ٢ المعلومات نفسها بحسب نسب الاشتراكات أي نسبة اشتراك الدولة العضو إلى دخلها.

A/49/897

Arabic

Page 30

١٠١ - ومنذ عام ١٩٧٩، كانت إعادة توزيع تكاليف الخصم المسموح به قاصرة على الدول الأعضاء التي يتجاوز دخل الفرد فيها الحد المقرر، وأدى هذا إلى أن تتحمل تلك الدول الأعضاء مبالغ إضافية بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً. آثار ذلك واضحة في الرسوم البيانية من الخط المنقطع ("تسوية الدخل الفردي المنخفض بعد عام ١٩٧٩"). كما أن هذا يخلق "فزة" أو "انقطاعاً" (يعادل حوالي ٦ في المائة للفرد) عندما يتتجاوز دخل الفرد في البلد الحد المقرر. وعلى سبيل المقارنة، وبين الخطوط الغامقة في الرسمين البيانيين الاشتراكات حسب دخل الفرد، ونسبة الاشتراكات قبل تطبيق أسلوب تسوية الدخل الفردي المنخفض.

١٠٢ - أما من حيث القدرة على الدفع، فقد رأى الفريق العامل أن الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض له مسوغان منطقيان. أولهما أن من الممكن النظر إلى الخصم باعتباره نقطنة بداية أو تسوية عامة لمراجعة مختلف الاعتبارات، مثل التنمية المستدامة، ومؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستهلاك الديون، وما إلى ذلك من أمور ليست مبينة في مقاييس الدخل الأساسي. والمسوغ الثاني هو أن هذا الخصم يعكس مبدأ التزايد التدريجي. وكما يتضح من نظم الضرائب المحلية، كلما قل دخل الفرد ازدادت نسبة اللازم للتکفل بال حاجات الأساسية مثل الغذاء والملابس والماوى. ولهذا يمكن القول إن قدرة الفرد على دفع الضرائب تقل طرداً مما يدفعه الفرد الأكثر دخلاً. لذلك فإن في معظم نظم الضرائب افتراضاً بأن نسبة الضرائب ينبغي أن تكون أقل في الطرف الأدنى من جدول الدخل؛ ومن هنا جاء مفهوم الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض.

١٠٣ - ومع أن الفريق العامل يؤيد استمرار الأخذ بالخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض، تبقى مشكلة كيفية التوصل إلى السمات المحددة. ولم يستطع الفريق أن يواافق على مبادئ محددة يمكن استخدامها لهذا الغرض. ورأى بعض الأعضاء أنه بالإضافة إلى المبدأ العام للإنصاف الوارد في الفقرة ٣٠ أعلاه، فإن مبدأ الزيادة التدريجية يتضمن ألا يتتجاوز اشتراك بلد على أساس دخله الفردي اشتراك بلد آخر مستوى الدخل الفردي فيه أعلى. وشعر أعضاء آخرون في الفريق بعدم قدرتهم على تأييد هذه المقترنات لأن آثار تطبيق هذه المبادئ غير واضحة.

٤ ١٠١ - وفيما يتعلق بنظام الخصم الحالي، أشار الفريق إلى الانقطاع المذكور في الفقرة ١٠١ أعلاه. ومع أن المبالغ الداخلة في ذلك ليست كبيرة (نحو ٦ في المائة للفرد في أي بلد عند الحد المقرر)، رأى بعض الأعضاء ضرورة إزالة ذلك بالرجوع إلى الطريقة المتتبعة قبل عام ١٩٧٩ والتي كانت أقل تأثيراً بخطأ البيانات.

١٠٥ - وهناك اعتبار آخر له صلة بمسألة البارامترات هو التوازن بين مجموع كلفة الخصم وعبء تمويله. فكلما ازداد عدد البلدان المستفيدة من الخصم، انكمش الأساس الذي يمكن إعادة توزيعه عليه. ويوجد حالياً حوالي ١٠٥ بلدان انخفض فيها دخل الفرد عن الحد المقرر، وهذا يمثل نحو ٨٥ في المائة من سكان العالم. وأيا كانت طبيعة البارامترات يلزم معيار واضح لتحديث حد الدخل الذي سبق تحديده من وقت لآخر بما يتمشى مع نمو المتوسط المرجح للدخل العالمي بدولارات الولايات المتحدة. بيد أنه إذا نمت جميع الدخول

بنفس هذه النسبة، ظلت نسبة الخصم المئوية دون تغيير. وهو أمر مقبول اذا كان الغرض من ذلك هو التخفيف بما يتفق مع الدخول النسبية.

١٠٦ - وبدلاً من ذلك، يمكن القول إنه اذا كان الهدف من منطق صيغة الخصم المسموح هو التخفيف فيما يتعلق بمستوى مطلق للدخل، فإن ذلك يتطلب عليه أن تكون زيادة الحد متماشية فقط مع التغير في الأسعار. وكان هذا فعلاً هوقصد من النظام في سنواته الباكرة. بيد أن الرقم القياسي المستخدم في الأسعار - أي نسبة التضخم في الولايات المتحدة - لم يكن يناسب الغرض. ورأى بعض الأعضاء أنه يمكن استخلاص رقم قياسي أنساب للأسعار بقسمة النمو من الدخل الأسمى العالمي على النمو في الدخل العالمي الحقيقي اذا قيس على أساس تعادلات القوى الشرائية.

١٠٧ - ورأى بعض الأعضاء أن الحد الحالي للدخل الفردي مرتفع جداً، واقتربوا معايير بديلة هي: الحد الذي وضعه البنك الدولي للتمويل من المؤسسة الإنمائية الدولية، والوسط العالمي للدخل الفردي (أي الوسط لأكثر من نصف سكان العالم)، والرابع الأعلى. ودفع أعضاء آخرون بأن كل هذه المعايير ليست أفضل من المعيار المستخدم، ومن ثم لا مبرر لتغييره.

١٠٨ - وأشار الفريق الى رفع معامل التدرج عدة مرات الى معدله الحالي وهو ٨٥ في المائة، بعد أن ظل سنوات كثيرة عند ٥٠ في المائة. وشعر بعض الأعضاء بأن هذه النسبة عالية، بينما رأى آخرون أن النسبة الحالية لمعامل التدرج مناسبة وأن الجمعية العامة اعتمدتها بتوافق الآراء.

زاي - الاعتبارات الفنية

١ - تقريب الأرقام

١٠٩ - تقتصر مسألة تقريب الأرقام على عدد الكسور العشرية التي يقوم عليها جدول الأنسبة المقررة، وموصولة لها بعدد الكسور العشرية التي حسب بها الجدول. والحقيقة أن حساب الجدول يقوم آلياً على عشرين كسراً عشررياً منذ أن بدأ احتسابه بالحاسوب؛ ولأغراض التنفيذ لا يجري تقريب بيانات الجدول إلا إلى كسرتين عشربيتين في المرحلة الأخيرة.

١١٠ - والجدول المبين مئويًا مع خاتمتين عشريتين له عشرة آلاف نقطة، والحد الأدنى لأي زيادة أو نقصان بين أي جدولين متتاليين يبلغ نقطة واحدة. وأي تغير قدره نقطة واحدة لأي دولة عضو مقدر نصيبها ٥٠٠ نقطة يمثل ٢,٢% في المائة من نصيبها. أما الدول العضو التي يبلغ نصيبها ٥٠ نقطة فإن التغير بمقدار نقطة واحدة يعني ٢ في المائة من نصيبها. وبالنسبة لأية دولة عضو نصيبها نقطتان، يعني نفس هذا التغير إما زيادة قدرها ٥٠ في المائة أو نقصاناً قدره ٥٠ في المائة. ويمكن أن يرتفع الحد الأدنى الذي يحسب به نصيب الدولة العضو على أساس نقطة واحدة إلى ١٠٠ في المائة.

١١١ - ولو كانت في الأمم المتحدة عشر دول أعضاء فقط لما ظهرت مسألة تقرير الأرقام مطلقا. بيد أن في المنظمة ١٨٥ عضوا منها ١٢٧ دولة يبلغ نصيبها عشر نقاط أو أقل. ويبدو من الانصاف إدراج عدد كاف من النقاط في جدول الأنسبة المقررة لتفادي أي تغيرات كبيرة في الأنسبة المقررة في قاع الجدول. وأسهل طريقة لبلوغ ذلك ببساطة هو إعطاء الجدول ١٠٠٠ نقطة، أي الإعراب عنه مئويًا بثلاث خانات عشرية. وبهذا فإن أي دولة عضو حصلتها عشر نقاط سيكون لها الآن مائة نقطة، وهلم جرا. صحيح أن الحد الأدنى للتغير سيظل عند نقطة واحدة، ولكن هذا التغير سيكون الآن أقل عشر مرات. وعلى أساس الميزانية العادلة لعام ١٩٩٥ التي تقارب ١,٢ بليون دولار، لا تصبح أي نقطة تعادل ١٢٠ ألف دولار وإنما ١٢ ألف دولار.

١١٢ - ويمكن الوصول إلى ذلك دون تعديل الحد الأدنى. اذ يمكن هنا أن يكون الحد الأدنى عشر نقاط (أي ٠,١٠ في المائة) بدلا من نقطة واحدة (أي ٠,٠١ في المائة).

١١٣ - وهناك بديل لذلك هو جعل الكسور العشرية أربعة أرقام، وبذلك تبلغ الزيادة ١٢٠٠٠ دولار. ويمكن أيضا القول بأنه لا لزوم حتى للتعبير عن الجدول بثلاثة كسور عشرية، وأنه يكفي تماما مراعاة النتائج التي تحسبها آليا مجموعة الكشوف المحسوبة (وهي تبلغ ضمنيا ٢٠ كسرا عشريا أو نحو ذلك). ومهمما كان تنفيذ هذه الطريقة بسيطا فإن عيبها هو إعطاء انطباع خاطئ بأن جميع الاحصاءات المستخدمة عند حساب الجدول دقيقة لغاية ٢٠ خانة عشرية. ولكن يمكن القول على هذا الأساس أيضا إن هناك مجالا للخطأ يعتبر متأصلا في جميع الاحصاءات، وأن هناك أيضا مسألة تقرير الأرقام. ويجب في أي جدول يتلوى الانصاف في تقدير الأنسبة المقررة أن محاولة تفادي التجاوزات الناشئة عن أي من هذين الأمرين. فالجدول الحالي قد يجعل الدولة العضو تحصل بكل بساطة على "كسب غير متوقع" أو تعاني من "خسارة غير متوقعة" بمقدار ١٢٠٠٠ دولار نتيجة تقرير الأرقام الذي يبدو فادحا لأن أكثر من ١٠٠ دولة عضو يبلغ نصيبها ٠,١٠ في المائة أو أقل.

١١٤ - ورغم أن هناك بعض الخشية من أن تؤدي اضافة خانة عشرية واحدة في الجدول إلى زيادة صعوبة عمل لجنة الاشتراكات، فإن الفريق يشعر بالمقابل بإمكانية جعلها أسهل، لأن المجاميع الأصغر الداخلة في ذلك تتقلل من مبررات شکوى الدول الأعضاء من التغيرات المفرطة. ويوصي الفريق العامل بالتعبير عن جدول الأنسبة المقررة بنسب مئوية ذات ثلاثة كسور عشرية (أي ٠٠٠ ١٠٠ نقطة).

٢ - البيانات السكانية

١١٥ - تلجم المنهجية الحالية لحساب الجدول إلى استخراج متوسط أرقام الدخل القومي من أجل معرفة الدخل القومي لسنة الأساس. (انظر الفقرة ٢٥، المرحلة ٢). ومن ناحية أخرى يمكن معرفة فترة أساس الدخل الفردي بقسمة الدخل القومي لفترة الأساس على عدد السكان عند نقطة منتصف الفترة (انظر الفقرة ٢٥، الخطوة الرابعة). وأرقام السكان متاحة عن جميع السنوات، وهي أكثر عنصر موثوق في المنهجية

الحالية (انظر المرفق الثالث، الفقرة ٦). وتوخيا للدقة والترابط، يوصي الفريق العامل بحساب الدخل الفردي سنوياً وباستخراج متوسطه طوال فترة الأساس.

٣ - بيانات الحسابات القومية

١١٦ - إن تعريفي الدخل والإنفاق أوسع في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ مما عليه في الممارسات الحالية. وهذا وبالتالي يرفع مقاييس الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي والدخل القومي لجميع البلدان. وحيث أن بعض البلدان سوف تتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في مواعيد مختلفة (بعضها في عام ١٩٩٧ وبعضها الآخر في عام ١٩٩٨، بينما لا تستطيع دول أخرى أن تنفذه إلا بعد عام ٢٠٠٠). وحيث أنها ستقوم بتنقيح تقديراتها عن فترات مختلفة (بعضها يرجع إلى عام ١٩٩٥ وبعضها الآخر إلى عام ١٩٩٠، وهلم جرا). فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض امكانية المقارنة الدولية بين بيانات الدخل القومي خلال فترة من الانتقال يمكن أن تتدخل بسهولة مع ثلاثة فترات من جداول الأنصبة المقررة التي توضع كل ثلاثة أعوام. ويوصي الفريق العامل بأن تتناول لجنة الاشتراكات هذه المسألة قبل وضع جدول الأنصبة المقبل، لكي تضمن الحفاظ على امكانية المقارنة الدولية بين أرقام الدخل الأساسي.

١١٧ - ويلاحظ الفريق العامل أن عدم وجود بيانات كاملة وموحدة وقابلة للمقارنة عن الحسابات القومية في عدة دول أعضاء يرغم لجنة الاشتراكات على أن تطلب من الشعبة الإحصائية تقديرات كثيرة قد تكون مرضية أقل من التقديرات التي تستطيع الدول الأعضاء تقديمها بأنفسها. لذلك يشجع الفريق الدول الأعضاء على جعل حساباتها القومية أكثر توقيتاً واقتاماً.

حاء - مسائل أخرى

١١٨ - ركز الفريق العامل نظره خلال مداولاته على جوانب من المنهجية الحالية رأى أنها فنية، ومن ثم سعى إلى استطلاع رأي الخبراء فيها. ولاحظ الفريق في هذا الصدد أن القرارات المتعلقة بوضع حد أعلى وحد أدنى ليكونا عنصراً من مقومات منهجية تحديد الجدول قد تناولتها الجمعية العامة على أساس غير فنية. كما أشار إلى قرار الجمعية العامة بإدخال مخطط الحدود ثم الغائه تدريجياً. والفريق العامل مقتنع بأن طبيعة هذه القرارات هي التي حالت دون استطلاع رأيها في هذا الأمر.

الحواشي

- (١) في سياق هذا التقرير، تدل عبارة "الدخل العالمي" على مجموع دخول الدول الأعضاء في المنظمة.
- (٢) الدخل القومي في فترة الأساس ودخل الفرد في فترة الأساس يشار إليهما فيما يلي على سبيل الاختصار بعباراتي الدخل القومي والدخل الفردي.
- (٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١١ (A/49/11)، الفقرة ١٢ (ب).
- (٤) تلزم تعديلات إضافية لتنفيذ الإلغاء التدريجيالجزئي لمخطط الحدود هذا، الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٨ باء، إلا أن بيانها غير ضروري هنا.
- (٥) لا يعرف نظام الحسابات القومية مفهومي "المقيمين" و "غير المقيمين" على أساس المواطنة وإنما على أساس بلد الإقامة العادلة.
- (٦) هذا الجدول موضوع من واقع وثيقتين: إحداهما تتناول الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي وهي الوثيقة A/CN.2/R.578 التي تعتبر الوثيقة الاحصائية الأساسية التي تستخدمنها لجنة الاشتراكات عند وضع جدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٥؛ والثانية تتناول صافي الدخل القومي المتاح للاستعمال، وهي ورقة لغرفة المؤتمرات أعدت للفريق العامل.
- (٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ١١ (A/48/11)، الفقرة ٣٤.
- (٨) "تقرير التنمية البشرية"، منشورات جامعة أوكسفورد، نيويورك، ١٩٩٤، الفصل ٥، الصفحة ٩١ من النص الانكليزي، الاطار ١-٥.
- (٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ١١ (A/48/11)، الفقرة ٣٥.
- (١٠) يؤثر تطبيق أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار لمعالجة المشاكل التي تم تحديدها في الفترتين ٨٤ و ٨٥ حاليا في نحو عشرين بلدا.

الحواشي (تابع)

(١١) تمثل الأرقام القياسية للقوة الشرائية المعادلة للأرقام القياسية المأولة للأسعار، غير أنها تتبيّح مقارنة التطور المكاني للأسعار، أي، فيما بين البلدان وليس تطورها مع مرور الزمن. وعلى ذلك، فإنّ تعبيّر "بالقيم الحقيقية" يختلف عن تعبيّر "بالقيم الإسمية" في سياق تعادل القوى الشرائية في أنه يشير إلى معايير أزيلت منها أوجه اختلاف تعادل القوة الشرائية فيما بين البلدان وليس إلى معايير أزيلت منها أوجه اختلاف الأسعار مع مرور الزمن (أي التضخم).

(١٢) صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

(١٣) E/CN.3/1987/26 الفقرة .٨٤

المرفق الأول

قائمة الخبراء

السيد يوري إيفانوف

الاتحاد الروسي

السيد أتيلو ن. مولتيني

الأرجنتين

السيد توماس راموس

اسبانيا

السيد جيزبرت غراف فون وستفالن

المانيا

السيد أندريي ريفنكو

أوكرانيا

السيد فرانسيس أسيبي

باراغواي

السيد ديفيد سيلفيرا دا موتا جونيور

البرازيل

السيدة أولغا بافلوفا دنкова - تينيفا

بلغاريا

السيد حافظ بخار

تونس

السيد العربي جاكتا

الجزائر

السيدة وندي م. كريغ

جزر البهاما

السيد تانغ غوانغفتح

الصين

السيد ميشيل روجيه

فرنسا

السيد كارلوس أ. بيفورو

فنزويلا

السيدة جيليان جرفيه

كندا

السيد زياد ف. منير	الكويت
السيد كانغيفيتي و. جيتو	كينيا
السيدة مازنة بتي ميون	ماليزيا
السيد الحسن زاهد	المغرب
السيد جيلتون بازيليو شيوولا	ملاوي
الملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد سيمون بروود بنت	
السيد أولا م. أ. أبيولا	نيجيريا
السيد ناتاراجان كريشنان	الهند
السيد أرنولد ناشمانوف	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد توبيو جيوهتن، ويحل محله فيما بعد السيد كانو ياماموتو	اليابان

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

- ١ - تقرير لجنة الاشتراكات (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ١١) ((A/48/11))
- ٢ - قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٢٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن جدول الأنصبة المقررة
- ٣ - تقرير لجنة الاشتراكات (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١١) ((A/49/11))
- ٤ - قرارا الجمعية العامة ٤٩/٦٩ الف و باء المؤرخان ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، على الترتيب، بشأن جدول الأنصبة المقررة
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التنظيمية والتحضيرية (A/AC.245/R.1)
- ٦ - قائمة الأعضاء (A/AC.245/R.2)
- ٧ - قائمة ورقات المعلومات (A/AC.245/R.3) و Add.1 و 2
- ٨ - تطور منهجية جدول الأنصبة المقررة وتطبيقاتها الحالي (A/CN.2/R.532 A و استكمال)
- ٩ - استعراض صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض (A/CN.2/R.534)
- ١٠ - موافصلة تطوير مقاييس بديلة للدخل للاستعمال من قبل لجنة الاشتراكات (A/CN.2/R.544)
- ١١ - تقرير مرحي عن موافصلة تطوير منهجية سعر الصرف المعدل حسب الأسعار (A/CN.2/R.563)
- ١٢ - منهجيات بديلة لتحديد الأنصبة المقررة (A/CN.2/R.485) و Corr.1 (بالإنكليزية فقط))
- ١٣ - مقتطفات من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤ (ST/ESA/240 E/1994/65)

- ١٤ - الأحوال والظروف التي تؤثر تأثيرا ضارا على قدرة الدول الأعضاء على الدفع: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للقدرة على الدفع، وقدرة الدول الأعضاء على تأمين عمليات أجنبية (A/CN.2/R.423)
- ١٥ - إمكانية إدراج مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة في عملية تحديد جداول الأنصبة المقررة (Corr.1 A/CN.2/R.441)
- ١٦ - صندوق النقد الدولي، المستقبل الاقتصادي العالمي، ربيع عام ١٩٩٣، المرفق الرابع
- ١٧ - مقتطف من استقصاءات الحالة الاقتصادية والمالية في العالم، "دراسات فنية للمستقبل الاقتصادي العالمي"، من إعداد إدارة البحوث بـ صندوق النقد الدولي
- ١٨ - مقتطف من مجلة إيكonomist - دراسة استقصائية للاقتصاد العالمي، "حرب العوالم"
- ١٩ - نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣، ST/ESA/STAT/SER.F/2/Rev.4، الفصل السادس عشر، الفرع واو، الأرقام القياسية الدولية للأسعار والأحجام). فيما يتعلق بالمقارنات الدولية للأسعار والأحجام مع نظام الحسابات القومية - ١٩٩٣
- ٢٠ - قرارات اللجنة الإحصائية بشأن استخدام تعادلات القوة الشرائية
- ٢١ - مقتطف من الوقت المناسب لتقديم حساب الإيرادات والنفقات ربع السنوية: مقارنة دولية، الجدول ٢، حالات التأخير في إصدار حسابات الإيرادات والنفقات الوطنية لعام ١٩٩٢ حسب البلد
- ٢٢ - وصف لتجمیع وتقدير بيانات الدخل القومي التي تستخدماها لجنة الاشتراکات (A/CN.2/R.448)
- ٢٣ - طرق بديلة لتقييم القدرة النسبية على الدفع، A/CN.2/R.457/Rev.1، الفقرات ٣٢-٣٩، الجزء الثالث - ألف، التدرج الضريبي المتضمن في منهجية التقييم الحالية
- ٢٤ - إعادة توزيع عبء الإعفاء (A/CN.2/R.490)
- ٢٥ - مفاهيم الدخل البديلة لقياس القدرة على الدفع (A/CN.2/R.533)
- ٢٦ - بيانات الدخل القومي وما يتصل بها من إحصاءات (Add.1 A/CN.2/R.578)
- ٢٧ - عينة من استبيان الحسابات القومية

المرفق الثالث

مصادر البيانات

١ - هناك ثلاثة أنواع من البيانات الإحصائية المطلوبة لصياغة جدول الأنسبة المقررة، وهي: تقديرات الحسابات القومية، وأسعار الصرف، والتقديرات السكانية

ألف - الحسابات القومية

٢ - المصدر الأساسي لهذه البيانات هو استبيان الأمم المتحدة السنوي المتعلق بالحسابات القومية، الذي يرسل إلى جميع المكاتب الإحصائية الوطنية بعد حوالي تسعة أشهر من نهاية السنة المرجعية، على ألا يتجاوز ذلك فترة تتراوح من شهرين إلى ثلاثة أشهر بعد التجميع الأول للحسابات القومية السنوية لتلك السنة. وترتدد الردود خلال فصلي الخريف والشتاء ثم يجري تجهيزها. وتقوم الشعبة الإحصائية بسد الثغرات التي توجد في البيانات خلال ربيع السنة التالية، بحيث تكون جاهزة لدورة لجنة الاشتراكات التي تعقد في أيار/مايو أو حزيران/يونيه. وفي دورة لجنة الاشتراكات لعام ١٩٩٤، التي حدّدت خلالها اللجنة جدول الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، توافرت للجنة على هذا النحو بيانات الحسابات القومية حتى عام ١٩٩٢، أي متأخرة عن الفترة المرجعية بأكثر من سنتين.

٣ - وكانت نوعية البيانات المشتقة من ذلك متفاوتة من حيث الملاءمة الزمنية ونطاق التغطية، وإن كان قد توفر قدر من القابلية للمقارنة نتيجة لتوحيد المفاهيم والتعاريف. ويطبق على البيانات الأساسية نوعان من التحديات: يستهدف أولهما حل مشكلة عدم القابلية للمقارنة الناجم عن اختلاف المفاهيم والمنهجيات، مثل التحويل من نظام الناتج المادي إلى نظام الحسابات القومية. وهذا التحويل لم يعد لازماً الآن بعد أن اعتمدت الاقتصادات المخططة مركزياً سابقاً نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛ ويستهدف التعديل الثاني كفالة الاتساق في نطاق التغطية وذلك بتحويل التقديرات المعدة أصلاً على أساس السنة المالية لتصبح على أساس السنة التقويمية.

٤ - وحيثما لا تكون البيانات متوافرة، تستعمل أولاً التقديرات التي تعدّها المصادر التالية، مرتبة حسب الأولوية: اللجان الإقليمية للأمم المتحدة بحكم قربها من الأداء الاقتصادي للبلدان المعنية ومعرفتها به؛ المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ المؤسسات المتخصصة مثل منظمة البلدان المصدرة للنفط فيما يتعلق بالبلدان المصدرة بالنفط؛ ورابطة الدول المستقلة فيما يتعلق بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال بعد أن كانت سابقاً جزءاً من الاتحاد السوفيتي؛ وآخر هذه المصادر المنشورات الاقتصادية والمالية مثل وحدة "الإيكونوميست" للمعلومات الاقتصادية، وتقارير مصرف التسويات الدولية وما إلى ذلك. تقوم الشعبة الإحصائية بعد هذا بإجراء تقديرات في حالات البلدان وأو السنوات التي لا توجد بشأنها بيانات متاحة من المصادر الأخرى المذكورة أعلاه، وذلك بناء على المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) حيالاً لا تتوافر العناصر التي يتعين خصمها من قيم الدخل التجميعية الأخرى للتوصيل إلى الدخل القومي (استهلاك الأصول ودخول عوامل الانتاج وما إلى ذلك)، تستخدم الحصص أو النسب المئوية التي تعكس العلاقة بين القيم التجميعية في سنة (سنوات) سابقة:

(ب) حيالاً لا تكون المستويات المطلقة للناتج القومي متحدة ولكن يمكن تحديد الحصص التوزيعية للقطاعات الأولى والثانوي والثالثي من الاقتصاد لأي سنة بعينها بما يكفي من الموثوقية، تعين أوزان العناصر القطاعية وتستقرأً قيمها بواسطة المؤشرات الاتجاهية والأرقام القياسية السارية المناسبة.

وفي المتوسط، تقدم نسبة تقارب ٧٠ في المائة من الدول **الأعضاء** تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حتى آخر سنة من سنوات فترة الأساس الإحصائية. أما عدد الردود التي تتضمن أرقاماً للناتج القومي الإجمالي والدخل القومي فهو أقل من ذلك. بيد أنه بالنظر إلى جميع المصادر المتاحة الأخرى، فإن بيانات الحسابات القومية تعتبر مع ذلك على درجة عالية من الموثوقية كما يتضح في الجدول ١ ومن المناقشة الواردة في الفقرة ٤٧ من متن التقرير.

باء - معدلات التحويل

٥ - معدل التحويل بالنسبة لمعظم البلدان هو سعر الصرف السنوي المتوسط المنصور في الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي أو المحسوب استناداً إلى مشورة تقنية من صندوق النقد الدولي. وعادة ما تكون المعدلات المستعملة لتحويل الدخل القومي المعبر عنه بالعملة الوطنية إلى وحدة عملة موحدة (دولار الولايات المتحدة) هي أسعار الصرف السوقية المتوسطة المنصورة في الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي أو المأخوذة مباشرة من الصندوق. وبالنسبة للبلدان غير **الأعضاء** في صندوق النقد الدولي، تستعمل أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة، التي تكون قد حدّدت لأغراض المحاسبة وطبقت على جميع المعاملات الرسمية مع هذه البلدان. وفي حالات استثنائية، وفقاً لما تقرره لجنة الاشتراكات، تستخدم أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار.

جيم - التقديرات السكانية

٦ - **الأرقام السكانية** التي تستخدم لاشتقاق مستويات نصيب الفرد من الدخل هي البيانات الرسمية التي تقدمها المكاتب الإحصائية الوطنية رداً على استبيان من الأمم المتحدة. وفي حالة عدم وجود تلك الأرقام، تقوم شعبة السكان بأمم المتحدة بإعداد تقديرات على أساس إجراءات مستقرة. وينبغي التنبيه إلى أنه من بين الأنواع الثلاثة للبيانات الإحصائية المستخدمة، يمكن اعتبار **الأرقام السكانية** أكثرها موثوقية، حيث أنها تستند إلى معلومات مستمدّة من التعدادات السكانية ونتائج الدراسات الاستقصائية.
